جامعة النهرين

كلية اقتصاديات الأعمال

قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد

**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع**

محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا / ماجستير قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد في الفصل الثاني من العام الدراسي 2019 / 2020

اعداد

**أ . د . ستار جبار خليل البياتي**

قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد

العام الدراسي 2019 / 2020

**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع**

**المقدمة**

إن المشروع الاستثماري ــــــــــ مهما كان غرضه أو مجاله ــــــــــ يُعد نشاطاً اقتصادياً تـنفق عليه موارد معينة ، يجري تخصيصها من خلال الاختيار بين الفرص المتاحة أمام المستثمر على وفق أسس أو معايير تضمن مردودات اقتصادية ( أو تحقق مردودات غير اقتصادية ) كافية لاسترداد التكاليف الأساسية ولاستدامة الربحية المستهدفة . وهذا بسبب ندرة الموارد الاقتصادية ، مقابل الحاجات المتعددة ، فلابد من الاختيار ، الذي سيؤدي الى التضحية من خلال منظور تكلفة الفرصة البديلة ، لذلك يجب اختيار البديل الذي يحقق أكبر عائد أو منفعة ممكنة . ومن أجل هذا فإن تحليل الاستثمار المرتقب وفق التدفقات المالية ( الداخلة والخارجة ) المتوقعة خلال العمر الافتراضي للجهاز الانتاجي ، يصبح أمراً ضرورياً لاتخاذ قرار سليم عند اختيار الفرصة الاستثمارية وتحديد التدفقات الأعلى كفاءة والأكثر واقعية .

ولا شك في أن دراسات الجدوى وتقييم المشروعات هي الأداة العلمية ، التي تعمل على خروج المستثمر من حالتي الغموض والقلق الى حالتي التأكد والاستقرار ، وهذا يؤدي الى اتخاذ القرار السليم ، ومن خلال هذه الدراسات يمكن الوصول الى أفضل البدائل التي تكفل أدنى تكلفة ، كما وأن دراسات الجدوى تُعد خير مجال لتحقيق التفاعل بين أوجه ( الربحية التجارية الخاصة والربحية الاقتصادية العامة ) ، وذلك على وفق الإطار الذي يتبناه المستثمر .

فضلاً عما سبق ، فإن دراسات الجدوى قد تأتي لمحاكاة مشروع قائم ، أو لدراسة مشروع يقدم سلعة أو خدمة لأول مرة أو لمعالجة الخلل في المشاريع القائمة أو لإحدى حالات التوسع التي يمر بها المشروع ، كما تعمل على ضمان الايفاء بالقروض وتغطيةخدماتها في أوقاتها المحددة ، وهو ما يكون عن طريق مصادر التمويل الأساسي ( الرسمية وغير الرسمية ) ، وبذلك فإنها تجنب المستثمرين الكثير من المخاطر التي يمكن التكهن ببعضها أو توقعها مسبقاً ، أو اعداد المشروع بما يجعله قادراً على مواجهة الأزمات غير المتوقعة ، ومن ثم تلافي تأثير هذه المخاطر أو التخفيف منها .

 وفي ضوء ما تقدم ، يُعد علم دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم فروع علم الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي ، والى جانب ذلك يتأثر ويُؤثر ببعض العلوم الأخرى كالمحاسبة والادارة وبحوث العمليات والتسويق .

**مقدمة في الاستثمار والمشاريع الاستثمارية**

تعريف الاستثمار

ــــــ الاستثمار بشكل عام هو : الانفاق على الاضافات الجديدة الى السلع الانتاجية بأنواعها ، كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن والمخزون من السلع وغيرها مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية ، ومن ثم فإنه الاضافات الصافية الى خزين رأس المال الحقيقي في البلاد .

ــــــــــ ويعرفبأنه : سلسلة من المصروفات في مدد زمنية متعاقبة ، وهذا الاستثمار قد يكون على شكل مادي (كالأراضي ، المباني والآلات ) أو على شكل غير مادي (كالنقود تحت الطلب مثل الأسهم ) .

ـــــــــــــ يعرّف الاستثمار على أنه :الصرف ( الإنفاق ) على الأصول الرأسمالية ضمن مدة زمنية .وقد عرفه الاقتصادي المعروف جون مينارد كنز بأنه : ( زيادة في المعدات الرأسمالية ، حيث إن هذه الزيادة على رأس المال الثابت ، ورأس المال الدائر ، ورأس المال السائل ) ، أو هو :التضحية بقيم حالية مؤكدة ، مقابل الحصول على قيم محتملة ، غير مؤكدة الحدوث في المستقبل.

ومن خلال استقراء التعريف السابق يمكن تحديد أهم خصائص الاستثمار فيما يأتي :

أ . التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية .

ب. توقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر .

ج . عائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث .

إن الأرصدة النقدية غير المستغلة لا تمثل استثماراً ، حيث إن قيمتها السوقية تنخفض باستمرار نتيجة التضخم ، وحتى يتم اعتبار ذلك استثماراً ، فانه يتطلب زيادة في قيمة الأموال وما يتولد عنها من عوائد ايجابية .

ومن ذلك يتضحأن الهدف الرئيسي للاستثمار هو :توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ، ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الآتية :

أ . الموارد المتاحة : المتمثلةبالأموال التي تتوفر من المصادر التمويلية المختلفة .

1. المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة ، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح.

ج . الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ، ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية ، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج .

د . هدف المستثمر : الذي يتمثل بالأرباح التي يتوقعها من استثماراته ، والتي قد تحمل قدراً من المخاطر حسب البيئة الاستثمارية التي تعمل بها .

1. المدخرات : التي تستخدم في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها.

 وعلى ذلك يُعد الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال : ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة رأس المال أو المحافظة عليه ، ومن ثم يقوم بالدور الرئيس في مواجهة الطلب المتزايد.

 وتبرز أهمية الاستثمار من خلال كونه يُعد العامل الرئيس الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى ، أي أن معدل النمو يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثيراً على المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار في أي دولة. وفي هذا السياق يتبين أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من مدة إلى أخرى.

أهمية الاستثمار

 إن الاستثمار له أهمية كبيرة وحيوية في الاقتصاد القومي ، ولاسيما البنوك والمؤسسات المالية ، حيث انه يشكل الطريق الرئيس لتعظيم قيمة المنظمة ، أو المنشاة من طريق التدفقات النقدية الداخلة ، وانعكاس هذا على معدلات النمو والقيمة السوقية للأسهم ، ومن ثم تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية . والاهتمام بالاستثمار وتوظيفه في القطاعات الاقتصادية ينعكس بشكل ايجابي على مستويات الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي ،ومن ثم سوف يحقق النمو الاقتصادي المنشود ، والسبب يُعزى الى أن الاستثمار عنصر من عناصر الدخل القومي ،وبمعنى آخر أن أهمية الاستثمار تكمن في :

* الثقل الاقتصادي .
* دوره الاقتصادي كونه عنصراً من عناصر الدخل القومي .
* تأثيره في النمو الاقتصادي المنشود .

خلاصة الأمر ،هناك بعض النقاط التي تبين أهميه الاستثمار:

* + - 1. زيادة الإنتاج الذي يساعد في ارتفاع الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، ومن ثم تحسن مستوى المعيشة لدى المواطنين .

٢ .توفير المتطلبات والخدمات للمستهلكين والمستثمرين .

٣. توفير فرص العمل ومحاولة التقليل من معدلالبطالة .

1. رفع معدلات التكوين الرأسمالي في البلاد .
2. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والأيدي العاملةالماهرة .
3. إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع ، وتصدير ما يفيض منها إلى الخارج ، مما تساعد على توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء المكائن والآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي .
4. تطوير وتحسين البنى التحتية (خدمات رأس المال الاقتصادي والاجتماعي ) .

أهداف الاستثمار

 تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار ، فقد يكون الهدف منه ، هو تحقيق النفع العام ، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل انشاء المستشفيات ، والجامعات ، الطرق والجسور ، وخط سريع ، وغيرها . وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح أو العائد ، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال ( أو القطاع الخاص ) .

وبشكل عام يمكن تناول أهم أهداف عملية الاستثمار على النحو الآتي :

1. تحقيق الأرباح أو العائد المناسب : وهو هدف أي مستثمر من أجل استمرارية عمل المشروع ، ونمو الثروة المالية ، لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على القوة الشرائية للمستثمر ، وبذلك يتم إيجاد الحماية للمال بسبب التضخم ، ضد انخفاض القوة الشرائية ، أي إن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر من الأرباح ، هو المشروع المفضل لدى المستثمر ، وعلى وفق هذا يتم ترتيب البدائل على أساس مقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل .

2. المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية : أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المُستثمر في المشروع ، الذي يحقق أكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة .

3. استمرارية الحصول على أعلى قيمة للدخل والعمل على زيادته ، من خلال التركيز على الاستثمارات التي تحقق من خلالها على عوائد مالية مرتفعة دون الاهتمام لأي اعتبارات كالمخاطر.

4. ضمان السيولة اللازمة : إذ يعمل المستثمر على توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل .ويقصد بتحقيق السيولة أن يتوفر بحوزة المستثمر مبلغ من المال جاهز للدفع عند اللزوم ، والسيولة لأي مشروع : هي قدرته على الدفع ، أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها ، أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد .

1. إن الاستثمارات تهدف إلى تأمين المستقبل ، لاسيما في أعقاب الوصول إلى سن التقاعد بواسطة شراء الأوراق المالية ، التي تدر العوائد المتوسطة الدخل ، وتكون قليلة المخاطر .

أنواع الاستثمار

من الواضح التمييز بين عدة أنواع للاستثمار يمكن عرضها على النحو الآتي :

1. الاستثمار المباشر( الحقيقي ) والاستثمار غير المباشر ( المالي):

يقصد بالاستثمار الحقيقي : كل الاستثمارات في المباني والآلات والأراضي ، فهذا النوع يختص في الاستثمارات المادية ذات القيم الحقيقية لا المالية ، وله علاقة وثيقة بدراسات الجدوى الاقتصادية ويُعد الأساس فيها ،اما الاستثمار المالي ، فهو ذلك النوع الذي يتعلقبالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات .

1. الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز :

الاستثمار المستقل :هو الاستثمار الذي يعتبر الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي ، سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال ، أو الحكومة ،وقد يكون على شكل استثمار أجنبي .أما الاستثمار المحفز : فهو الاستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل ، حيث أن العلاقة بين الدخل وهذا النوع من الاستثمار هي علاقة طردية ، إذ أن زيادة الدخل تؤدي لأن يذهب جزء منه الى الادخار الذي يتحول بدوره الى الاستثمار لاحقاً .

1. الاستثمار المادي والاستثمار البشري :

يمثل الاستثمار المادي الشكل التقليدي المتمثل بجميع الاستثمارات في الموجودات الثابتة والمتداولة ، في حين يختص الاستثمار البشري في تكوين وتدريب المورد البشري وكل ما له صلة بالتعليم والصحة والثقافة والتأهيل ، طالما أن المورد البشري رأسمال فكري محوري في عملية الاستثمار .

4.  وقد ينقسم الاستثمار الى ثلاثة أنواع : الاستثمار العام الذي تقوم به الدولة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والقطاع الخاص ، وكلا النوعين من الاستثمار يمكن أن نطلق عليهما معاً ( الاستثمار الوطني أو المحلي ) ، والنوع الثالث هو الاستثمار الخارجي الأجنبي ) .

العوامل المحددة للاستثمار

 ويمكن تناولها على النحوالآتي :

1. سعر الفائدة : يقصد به : تكلفة رأس المال المستثمر ، فكلما زادت أسعار الفوائد انخفض معدل الاقتراض ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض ، وهذا ما يترجم رياضياً في العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وحجم أو قيمة الاستثمار . لذلك من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة في ظل ظروف التضخم ، أما في حالة الركود ، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة .

2. الادخار : يتأثر الاستثمار بالادخار ، طالما أن الادخار يساوي الاستثمار كما يقول ( كينز ) ، بمعنى آخر أن ما يوفره الأفراد من أموال يأخذ طريقه الى المشاريع الانتاجية والخدمية على شكل استثمار ، لذا فزيادة مستويات الادخار تقود الى زيادة مستويات الاستثمار . والعكس صحيح ايضاً .

3. الاستهلاك : يؤثر متغير الاستهلاك في الاستثمار تأثيراً ايجابياً ، فزيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب على السلع ، وزيادة الطلب على السلع يؤدي الى زيادة الاسعار والأرباح التي يجنيها المنتجون ، وزيادة الأرباح تحفز رجال الأعمال على استثمار أموالهم في المشاريع الانتاجية المربحة ، والعكس صحيح ايضاً ، فانخفاض الاستهلاك ومن ثم انخفاض الطلب يؤدي الى الركود الاقتصادي ، مما يؤدي الى تقليص حجم الاستثمار .

4. الكفاية الحدية لرأس المال : يقصد بها : الإنتاجية الحدية لرأس المال ، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال .فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ، فعند ارتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل ومن ثم يزيد التشجيع على الاستثمار مع زيادة الأموال المستثمرة .

5. السيولة : عادة تتعارض السيولة مع العائد المطلوب ، فالاحتفاظ بسيولة عالية يعني انخفاض في العائد ، لأن السيولة ليس لها عائد ولكن وجود السيولة يقلل من المخاطرة .

6. التقدم العلمي والتكنولوجي:الذي يؤدي التحديث في مجال البحث والتطوير ومن ثم ظهور مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة ، وإلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية ، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق ..

7. درجة المخاطرة :إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية ، فكلما زادتدرجة المخاطرة ، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار . في حين نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية .

8. التوقعات المستقبلية : من العوامل المؤثرة في الاستثمار توقع رجال الأعمال والاقتصاد والمنظمين لطبيعة النشاط الاقتصادي المستقبلي في المجتمع ، فإذا كان رجال الأعمال يحملون المواقف المتفائلة حول النشاطات الاقتصادية المستقبلية ، أي يتوقعون تحقيق الربح من هذه النشاطات فإن حجم الاستثمار يزداد والعكس صحيح.

9. العوامل الأخرى:  تتمثل هذه العوامل فيمدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة ، ومدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع .

المشروع الاستثماري

تنطوي دراسات الجدوى الاقتصادية على هدف رئيس ، هو تحديد ما اذا كان من الممكن اتخاذ قرار استثماري بإقامة مشروع من عدمه ، ومن هنا وجب علينا أن نعرف ما المقصود بالمشرع الاستثماري أو الاقتصادي ؟

 ــــــــــــ فالمشروع الاستثماري ( أو الاقتصادي ) يعرف على أنه : كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه أو يديره منظم يعمل على الموائمة والمزج بين عناصر الانتاج ويوجهها نحو انتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أومجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال مدة معينة .

 ـــــــــــ كما يمكن تعريفه بأنه : وحدة استثمارية ذات كيان محدد المعالم فنياً تتفاعل فيه موارد مختلفة بغرض انتاج سلع مادية أو غير مادية .

ـــــــــــ أو هو عبارة عن : استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الانتاجية أو المساعدة على زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع ، وهذه الطاقة الانتاجية إما أن تكون بشكل سلع ( كالمشاريع الزراعية أو المشاريع الصناعية ) ، أو أن تكون على شكل خدمات مثل : مشروع انشاء المستشفيات ، والجامعات ، والطرق والمطارات ) وغيرها من المشاريع التي تقدم خدمات للمجتمع .

أنواع المشاريع الاستثمارية

 يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية الى أنواع عدة ، فهناك التي تُقسم حسب الملكية ، وهناك التي تقسم حسب الحجم ، ويمكن تناولها للتوضيح على النحو الآتي :

1. أنواع المشاريع حسب الملكية

 يُعد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع ، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشاريع حسب ملكيتها الى ثلاثة أقسام هي :

أ . المشاريع الاستثمارية الخاصة : هي المشاريع التي يمتلكها القطاع الخاص ، ولهذا فإن الأرباح تذهب لمالكيها الذين يتحملون عبء الخسارة ايضاً ، ومن هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى الأرباح ( الربح هو الفرق بين حصيلة المبيعات وبين تكاليف الانتاج ، أو الايرادات ناقصاً التكاليف ) يُعد من الأهداف الرئيسة لأي مشروع ، ، والى جانبه أهداف أخرى كثيرة تهتم بها هذه المشاريع من أهمها :

* تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة وثقة في السوق .
* الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع الى مخاطر العُسر المالي .
* كسب اسواق خارجية وتعظيم الصادرات .

ب. المشاريع العامة :هي المشاريع التي تعود ملكيتها الى الدولة ، ومن ثم يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع اذا تمخض عنها نفع ، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة اذا ما تعرضتللخسارة . ومن هنا فالهدف الرئيس لهذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي ، وتعظيم المنفعة العامة ، لذلك فإن المعيار الاقتصادي أو المنفعة العامة هي التي تحدد جدوى المشروع من عدمه ، سواء تحقق ربح منه أم لم يتحقق ، وقد تهتم هذه المشاريع بالربح ولكن ينبغي ان لا يكون على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها ، ومن أهم هذه الأهداف :

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر ، أو لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو اسطولاً بحرياً لنقله ، أو انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية .

- قد تقوم الدولة بإنشاء مشاريع وبيع منتجاتها بأقل من تكلفتها لاعتبارات اجتماعية ، كما في حالة الخبز والمنسوجات والأدوية . . . الخ .

- قد يكون الغرض من انشاء الدولة لمشاريع انتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلاً عن اللجوء لفرض ضرائب جديدة ، فصناعة السجائر والتبغ من المشاريع العامة التي تدر على الدولة بالربح .

- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل النقل والمواصلات والطرق والجسور والماء والكهرباء . . . الخ

ج. المشاريع المشتركة ( المختلطة ) : هذه المشاريع تعود ملكيتها الى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد) . ففي أحيان كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم ، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشاريع ،مثل مشاريع إقامة خطوط السكك الحديدية ، أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية ، ولا شك في أن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشاريع ، والا فإن القطاع الخاص لن يجد حافزاً للدخول في هذه المشاريع .

2. أنواع المشاريع حسب الحجم

 يمكن تقسيم المشاريع من حيث حجمها الى قسمين هما :

أ . المشاريع صغيرة الحجم : التي تتميز بما يأتي :

* تعتمد على تكنولوجيا بسيطة .
* تعطي انتاجاً في فترة قصيرة نسبياً .
* تحتاج لرأس مال صغير وقد تمول من صاحب المشروع .
* لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة .
* مخاطرها صغيرة نسبياً .
* يمكن أن تتواجد في أماكن متعددة .

ب. المشاريع الكبيرة الحجم : التي تتميز بما يأتي :

* تعتمد على تكنولوجيا معقدة .
* تعطي انتاجاً بعد مدة طويلة نسبياً .
* تحتاج لرأس مال كبير ، لذلك فإن طريقة التمويل قد تكون أكثر تعقيداً .
* تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة الادارية .
* تتمركز في مناطق محددة ،مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية .
* في حال فشل هذه المشاريع فإن مخاطرها كبيرة نسبياً .

كما يمكن تقسيم هذا النوع من المشاريع الى : المشاريع متناهية الصغر ، المشاريع الصغيرة ، المشاريع المتوسطة ، المشاريع الكبيرة .

المراحل التي يمر بها المشروع

 إن المشروع الاستثماري هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولمدة معينة للوصول الى هدف معين أو عدة أهداف ، على أن تزيد ايرادات أو منافع المشروع على تكاليف انشائه وتشغيله ، ومن ثم فأن عملية تخطيط وتنفيذ المشروع (دورة حياة المشرع) تمر بالمراحل الآتية :

* التعرف على فرص الاستثمار وعمل الدراسات الأولية .
* الإعداد الفني للمشروع ، أي إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
* تقييم ومفاضلة المشروع بغيره من البدائل .
* التصميم الهندسي للمشروع .
* اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية والاستعداد للتنفيذ .
* تنفيذ المشروعوتشغيله .
* المتابعة وتقييم الأداء .

مصادر تمويل المشروع

 يمكن تحديد المصادر الممكن التوجه نحوها للحصول على التمويل بما يأتي :

* أصحاب المشروع .
* الشركات الاستثمارية العربية والمشروعات العربية المشتركة القائمة .
* صناديق ومؤسسات التنمية الاقليمية والدولية .
* المصارف المحلية والأجنبية .
* مؤسسات التعاون والتنمية الاقتصادية التي تعمل على أسس تجارية في الدول الصناعية .
* البنوك الاسلامية .
* سوق السندات .
* مؤسسات تمويل الصادرات في الدول التي يمكن استيراد مستلزمات المشروع منها .

**مناخ الاستثمار ( البيئة الاستثمارية )**

إن تعبير مناخ الاستثمار أو البيئة الاستثمارية ، هو تعبير واسع واحياناً غير منضبط ، ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن ان تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما مقارنة بغيره من الأماكن ، فالحديث عن مناخ الاستثمار يتعلق بجوانب متعددة ، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية ، وبعضها الاخر بالنظم القانونية او الأوضاع السياسية ، والثالث بالمؤسسات ، والرابع بالسياسات ، وهكذا نجد انفسنا امام مفهوم مركب ومتطور ، وهو مفهوم ديناميكي دائم التطور تبعاً للتطورات السياسية والايديولوجية والتكنولوجية والتنظيمية وغيرها .

 لذلك يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه :

* مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية ، واستقرارهما والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية .
* كما يعرف مناخ الاستثمار بأنه : مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار .
* أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ، التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض ، ومن ثم تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

ـــــــ أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية ، التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل ، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال.

ويمكن توضيح مقومات ( متطلبات ) البيئة الاستثمارية على النحو الآتي :

1. العوامل السياسية : ترتبط هذه العوامل بالنظام السياسي القائم في البلد ، فالأنظمة الحرة والاستقرار الأمني والسياسي تشكل عوامل جذب للاستثمار ، بينما تشكل الأنظمة المتسلطة أو المستبدة والاضطرابات الأمنية تشكل عوامل طرد للاستثمارات .

2. العوامل الاقتصادية : ترتبط هذه العوامل بنمط النظام الاقتصادي الموجود في البلد ، فالنظام الاقتصادي الحر يمثل مناخاً ملائماً ( جاذباً ) للاستثمار نتيجة لحرية تدفق رأس المال من والى البلد الذي ستقام فيه المشاريع الاستثمارية ، وعكس هذا النظام الموجه الذي لا يوفر مناخاً ملائماً ( جاذباً ) للاستثمار بسبب القيود التي تفرض تحت مسميات عدة .

3. العوامل الاجتماعية : اي القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومدى تقبل الآخر أو الأجنبي ، ومتى ما كان المشروع الاستثماري متوافقاً أو متوائماً مع هذه العوامل فالمناخ الاستثماري ملائم وجاذب للاستثمار والعكس صحيح .

4. العوامل الادارية : ويُقصد بها مجموعة الاجراءات الادارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية فيما اذا كانت تتسم بالسهولة والوضوح ، أم انها تتسم بالتعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً ؟ فكلما كانت هذه الاجراءات سهلة وواضحة كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح .

5. السياسة النقدية:التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد من خلال التحكم بأدواتها (عمليات السوق المفتوحة ، اعادة سعر الخصم ، سعر الفائدة ، نسبة الاحتياطي القانوني ) ، فالسياسة التوسعية تمثل عامل جذب للاستثمار ، وعكس ذلك السياسة الانكماشية .

6. السياسة المالية : اذا كانت السياسةالمالية ( السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام ) تتميز بالوضوح والعدالة في التطبيق وقدمت اعفاءات وتسهيلات للمستثمرين ، من الممكن ان تكون عامل جذب للاستثمارات ، والعكس صحيح ايضاً .

7. العلاقات التجارية والدولية : كلما زاد عدد الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين البلد المعني والبلدان الأخرى كان هذا مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي مما يعزز عوامل الجذب وعكسه صحيح .

8. السياسات السعرية : ويقصد بها مدى تدخل الدولة في تحديد اسعار السلع والخدمات في البلد ، فالتدخل الواسع يُعد عامل طرد ، بينما اذا كانت الأسعار تتحدد بقوى السوق كان ذلك عامل جذب للاستثمارات .

9. مؤشرات الاقتصاد القومي : هناك مجموعة من المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد من أهمها :

أ. نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، معدل نمو الصادرات ، معدل العائد على الاستثمار ، كلما زادت هذه المؤشرات دل ذلك على الانفتاح وكفاءة الأداء الاقتصادي وحُسن ادارة الاقتصاد .

ب. حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية : يعكس نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، معدل نمو الصادرات كما يعكس العلاقات التجارية والدولية ، وكلما زاد حجم الاحتياطيات كلما كان للسلطات النقدية القدرة على التحكم بسعر الصرف وحماية العملة المحلية من الانهيار ، وهذا يشكل عامل استقرار لسعر الصرف ، ولذلك فإن حجم الاحتياطيات يعتبر عامل جذب للاستثمارات .

ج. نسبة خدمة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :ويقصد بها مجموع المبالغ التي تدفعها الدولة سنوياً كفوائد على القروض التي حصلت عليها من مؤسسات التمويل المحلية والاقليمية والدولية ، وهذه النسبة تشكل عامل جذب بانخفاضها وعامل طرد بارتفاعها .

ه . مؤشر الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات : اذا كانت الموازنة تعاني من عجز مزمن فهذا دليل على أن المناخ الاستثماري غير مناسب ، والفائض في ميزان المدفوعات يشكل عامل جذب للاستثمارات .

1. معدل البطالة والتضخم : من المؤكد أن ارتفاع معدلي البطالة والتضخم دليل على سوء الأداء الاقتصادي ، ومن ثم فإن البيئة الاستثمارية غير ملائمة وذلك يشكل عامل طرد للاستثمار .

**دراسات الجدوى الاقتصادية**

تحديدالمفهوم

ويقصدبكلمةالجدوىبالنسبةللمشاريعالاقتصادية: الفائدةأوالعائدالمتوقعحدوثهمنالمشروعوقديكونهذاالعائدمادياً أيربحاًوالذيسوفيعودعلىصاحبالمشروعوقديكوناجتماعياًوهوالفائدةالتيسوفتعودعلىالمجتمعجراءالقيامبالمشروعمثل : إشباعحاجةلدىلمجتمع،تشغيلعددمنالعمالكحللمشكلالبطالةأوتلبيةاحتياجاتالسوقالمحليةمنسلعةأوخدمةمعينة. كما يمكن تعريفها على أنها : الكفاءة أو الكفاية من استثمار معين مخطط ، يجري تحليلها بناء على أسس تحليلية للبدائل المتاحة ، بغرض تبني القرار الأفضل ، وذلك اعتماداً على معايير مالية للعوائد والتكاليف ، وقد يكون هذا التقييم تجارياً بحتاً أو اقتصادياً قومياً .

 أما بالنسبة لتعريف دراسات الجدوى الاقتصادية ، فيمكن تعريفها على أنها :

أ . سلسلة من الدراسات تمكن القائمين بها بالتوصية بتنفيذ المشروع أو صرف النظر عنه ، وهذه الدراسات تتطلب معلومات تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع وحجمه ونوعه .

ب. تقرير تفصيلي يتناول وصف عناصر المشروع وتحليل أنشطته كافة ، بحيث توفر للقائمين على المشروع المعلومات اللازمة عن الجوانب الفنية والتسويقية والمالية والاقتصادية ، بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري سلباً أو ايجاباً .

ج . مجموعة الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الانتاجية والاجتماعية والتسويقية لمشروع معين مع توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم .

د . وتعرفها منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة ( UNIDO ) بأنها : تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الانتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائداً محدداً على الاستثمار.

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع

ازدادت الحاجة الى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، ولذلك ازدادت أهميتها عبر الزمن في عالم يشهد الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية ، وتكمن هذه الأهمية في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الاجابة على الأسئلة الآتية:

* ما هوأفضل مشروع يمكن القيام به ؟
* لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
* أين يتم اقامة المشروع؟
* ما هوأفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
* من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
* كيف سيتم اقامة المشروع؟
* ما مدى حاجة المشروع الى عمال وآلات...؟
* كم سيكلف المشروع؟
* هل سيحقق أرباح أم لا؟
* ما هي مصادر تمويل المشروع؟
* كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
* كيف أثبت ان المشروع مجدي اقتصادياً؟
* لماذا نقوم بإعداد دراسات [الجدوى](http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=338)الاقتصادية؟
- تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
- تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
-تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
-تدعم عملية التنمية [الاقتصادية](http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=338)والاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص هذه الأهمية على النحو الآتي :

1. تُعد دراسات الجدوى الاقتصادية أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ، حيث تساعد على الوصول الى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أفضل استخدام ممكن أو الاستخدام الأمثل .

2. تساعد دراسات الجدوى الاقتصادية في تحقيق التخصص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية ، وتحتاج عملية التخصيص الى أداة توصلنا الى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواه .

3. تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل الى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية ، وما إذا كانت ستؤثر سلباً أو ايجاباً على اقتصاديات المشروع المستقبلية .

4. إن دراسات الجدوى الاقتصادية تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد وتحدد مدى العائد من المشروع ، ومن ثم معدل العائد على أموال المساهمين في المشروع ، ذلك أن فشل المشروع يعرض أصحابه الى خسائر ضخمة ويكلف الاقتصاد القومي موارد اقتصادية ضائعة .

5. إن دراسات الجدوى الاقتصادية تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد ، لأنها تتناول العديد من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية ، وتتميز بدرجة عالية من الدقة في النتائج ، وذلك لأنها تزود الادارة والمستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

6. بعض البنوك والمؤسسات المالية لا تمنح القروض ولا تقوم بتمويل المشروع الا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ،ومن ثم تصبح هذه الدراسات أحدى الضمانات الهامة التي تكفل استرداد القرض من عدمه بالنسبة للجهة المقرضة .

7. كما أن مؤسسات التمويل الدولية مثل مجموعة البنك الدولي تعتمد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند تقرير قروضها ومساعداتها لإقامة مشروعات التنمية التي يتم تمويلها ، بل يتم تخصيص جزء من تلك الأموال لأجراء هذا النوع من الدراسات .

الصعوبات والمشاكل التي تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي الى اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية ، أهمها ما يأتي :

1. في ظل العولمة والتحول لآليات السوق تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من التغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب ، وأسلوب الانتاج ، وغيرها ، وهو ما يتطلب المزيد من التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات ، وهنا تكتسب تحليلات الحساسية دوراً كبيراً في هذا المجال .

2. مع ازدياد حجم المشاريع تزداد صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة الى المشروع والخارجة منه ، ولا سيما تحديد التكاليف ، علاوة على أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير المباشر ، وهو ما يتطلب الاستعانة بعلوم الاحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات وغيرها .

3. عدم التوازن بين تكاليف دراسة الجدوى وحجم المشروع ، ورأس المال المخصص للاستثمار في هذا المشروع ، فكل مشروع لا بد أن تتوازن وتتلائم دراسة الجدوى مع حجمه .

4. صعوبات ناتجة عن نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها ، أو عدم توافرها ، أو عدم وضوحها ، مما قد يؤثر في دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى الاقتصادية .

المداخل التحليلية لدراسات الجدوى الاقتصادية

 هناك مدخلان تحليليان لدراسات الجدوى الاقتصادية هما :

1. المدخل الفني القائم على المنفعة Utility، أي منفعة المستثمر الفرد ، وكذلك المستثمر القومي ( أي الاقتصاد القومي ) ، ويتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر صاحب المشروع من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الذاتية دون النظر الى منفعة الاقتصاد القومي ، وهذه المعايير هي :

* معيار فترة الاسترداد .
* معيار العائد على رأس المال المستثمر .
* معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية .
* معيار دليل الربحية .
* معيار معدل العائد الداخلي .

 بينما يتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر القومي ( الدولة ) أو الاقتصاد القومي من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي .

* فهدف زيادة الدخل القومي يقابله معيار القيمة المضافة .
* وهدف تحسين وتوازن ميزان المدفوعات يقابله معيار ميزان المدفوعات .
* وهدف الحفاظ على قيمة العملة يقابله معيار سعر الصرف .
* وهدف الحفاظ على البيئة يقابله معيار حماية البيئة .

وتحسم جدوى المشروع من عدمه طبقاً لاتجاه تلك المعايير ونتائجها ، فإذا كانت الآثار الناتجة عن القياس ايجابية ، فإن عملية تقييم المشروع تشير الى تفضيله ، وهكذا .

2. المدخل الوظيفي : هذا المدخل يتناول دراسات الجدوى الاقتصادية على انها : مجموعة من الوظائف ، يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المتخصصين في شكل فريق عمل وبناءً على ذلك فهناك : الوظيفة البيئية ( أثر المشروع في البيئة وبالعكس ) ، الوظيفة القانونية ( الشكل القانوني المناسب للمشروع وتأثير التشريعات ) ، الوظيفة التسويقية ( حجم الطلب المتوقع والسوق والاستراتيجية السعرية ) ، الوظيفة الفنية ( المعلومات اللازمة لتحديد التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل ) ، الوظيفة المالية ( التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الهيكل التمويلي وعمر المشروع ) ، الوظيفة الاجتماعية ( أثر المشروع في الاقتصاد القومي والتوافق بين مصلحة المستثمرين والمجتمع ) .

**أنواع دراسات الاقتصادية الجدوى**

 يمكن التمييز بين نوعين من دراسات الجدوى الاقتصادية ، على الرغم من التداخل فيما بينها وهي كما يأتي :

1) دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية

 هي : عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة كافة ، التي يمكن من خلالها التوصل الى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال الى دراسة أكثر تفصيلاً . وهذا يعني أنها وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصادياً ، كما أنها دراسة مبسطة ومركزة في آن واحد .

 ومن أهم المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية:

- الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح ، واتجاهات ذلك الطلب سواء على المنتجات المحلية أو المستوردة ، مع دراسة حجم الصادرات الحالية والمستقبلية من هذه المنتجات ، وما هي الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ؟

- التكاليف الاجمالية للمشروع ( الثابتة والمتغيرة ) مع اشارة الى بعض الدراسات المتوافرة للمشروعات المشابهة في الداخل أو في الخارج ، مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار واختلاف الأحجام .

- مدى جدوى المشروع فنياً ، وتتضمن تحديد مدى حاجة المشروع المقترح الى المواد الأولية أو نصف المصنعة ، وحاجته الى المكائن والآلات والقوى العاملة وتصميم المباني اللازمة والخدمات الانتاجية ( مثل الخزن والصيانة والتسويق ) .

- المواقع البديلة للمشروع المقترح وصولاً الى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأمثل .

- المنافع القومية المتوقعة من المشروع المقترح ، كتحديد مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات ، ومدى امكانيته على تصدير بعضاً منها للحصول على العملات الصعبة ، ومدى أهمية المشروع في توفير فرص العمل ، ومدى تميزه من حيث ترابطاته الأمامية والخلفية ، ومن ثم تحديد مدى أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي أو في تحقيق التنمية .

- مصادر تمويل المشروع ، وهل يعتمد على مصادر محلية أو أجنبية ، وما مقدار سعر الفائدة .

- مدى موائمة المشروع المقترح مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع .

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراساتمن مشروع الى آخر ، نظراً للاختلاف بين أهداف المشاريع المقترحة وطبيعتها ، إلا أن تكاليف اعداد هذه الدراسات لا تتجاوز بأي حال من الأحوال (2%) من الكلفة الاجمالية للمشروع المقترح .

2) دراسات الجدوى الاقتصادية التفصيلية

يمكن أن يُعرف هذا النوع من الاستثمارات بأنه : الدراسات اللاحقة لدراسة الجدوى الاقتصادية الأولية ، وهي أكثر تفصيلاً ودقة وشمولاً منها ، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل جوانب المشروع المقترح كافة ، والتي على أساسها تستطيع الادارة العليا أن تتخذ قرارها ، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو تأجيله أو الانتقال الى مرحلة التنفيذ .

 وتزداد أهمية هذه الدراسات لا سيما بالنسبة للمشاريع الكبيرة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة . ويمكن القول أن الدراسات الأولية والتفصيلية دراسات متكاملة ومتتالية ولا تُعوض إحداهما عن الأخرى ، ولهذا لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة ، لأن كلاهما يستهدفان الوصول الى قرار استثماري ناجح يضمن درجة معينة من الأمان ويساعد في تخفيف درجة المخاطرة ، واختياره الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص أو بدائل .

 ومن ثم فإن أهم الامور التي تعالجها الدراسات التفصيلية ما يأتي :

* دراسة مفصلة حول طبيعة واتجاهات الطلب على منتجات المشروع المقترح ، والعوامل المؤثرة على الطلب ومروناته، مع الأخذ بنظر الاعتبار معدلات النمو السنوية لكل من الاستيرادات والصادرات والانتاج المحلي ، ودراسة السوق والأسعار المتوقعة والحصة المتوقعة لمنتجات المشروع في السوق المحلية وطبيعة المستهلك ازاء منتجات المشروع .
* دراسة مفصلة عن طبيعة السلع التي ينتجها المشروع المقترح ، وهل هي سلع وسيطة أم سلع نهائية .
* دراسة مفصلة عن عملية الانتاج ومدى ملائمة الاسلوب التكنولوجي المقترح ،كما تتضمن وصفاً دقيقاً لعملية الاحلال في عناصر الانتاج ، علاوة على تحديد الأعمال الفنية التي تتعلق بعملية الانتاج ، كالأعمال الهندسية وأعمال الصيانة والخدمات الأخرى .
* دراسة مفصلة عن التكاليف الاجمالية اللازمة لإقامة المشروع (ثابتة ومتغيرة) كتقدير كلف المباني والمكائن ومستلزمات الانتاج وتكاليف الصيانة والنقل والتخزين والدعاية والاعلان والتأمين والاستشارات القانونية ، والاجور والمكافآت والحوافز والضمان الاجتماعي

والايجارات والاندثار وتكاليف التدريب والبحث والتطوير .. . الخ .

* دراسة مفصلةعن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح ، التي تتضمن الايرادات والأرباح قبل استقطاع الضرائب ، ومعدل كلفة كل وحدة ، مع توضيح الأسعار للسلع المستوردة والمماثلة قبل وبعد اضافة الضرائب والرسوم الجمركية وتكاليف النقل .
* دراسة مفصلة عن مصادر التمويل ، وهل يتم التمويل ذاتياً من قبل أصحاب المشروع ، أم محلياً بالاعتماد على القروض ، أم أجنبياً ، وما أسعار الفائدة على القروض ؟
* دراسة مفصلة عن الموقع المناسب للمشروع المقترح ،كالقرب من الأسواق أو من مصادر المواد الأولية أو تكلفة النقل الخاصة بنقل السلع أم نقل المواد والخامات من السوق الى المشروع ، ومدى توافر البنية التحتية ، رأس المال ، والقوى العاملة ، ومدى علاقة المشروع بغيره من المشاريع القائمة وأثر ذلك في اختيار موقع المشروع .

**دراسات الجدوى التفصيلية**

**أولاً : دراسة الجدوى التسويقية**

إن دراسة الجدوى التسويقية تتم للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المطروحة لاختيار أفضلها ،وعادة ما تبدأ دراسات الجدوى التفصيلية بتحديد الصلاحية التسويقية للمشروع تحت الدراسة ، بهدف تحديد احتمالات تجاوب السوق لفكرة المنتج الجديد أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها. وبناءً على تلك الدراسة يتم اتخاذ القرار المناسب ،وتمثل مخرجات الدراسة التسويقية في هذا الوضع الأساس لدراسة الجدوى الفنية والهندسية للمشروع وما يليها من دراسات مالية واقتصادية واجتماعية .

 ومن أجل اجراء الدراسة التسويقية لا بد من إعداد إطار تفصيلي للأهداف المطلوب الوصول إليها والتي تتضمن جميع الأنشطة السابقة لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وتشمل :

1. توصيف المنتج سواء سلعة أو خدمة .

2. توصيف المستهلكين واحتياجاتهم ومستواهم الاقتصادي .

3. توصيف السوق وحجمه الحالي والمستقبلي والمنافسين وأسعار السلع والقوانين .

4. تحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها .

5. نصيب السلعة أو الخدمة من الفجوة التسويقية ( الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلعة والخدمة ) ومن ثم تحديد الطاقة الإنتاجية والرقم المتوقع للمبيعات .

6. إعداد الهيكل التسويقي بما يشمله من تكلفة التسويق .

مراحل اعداد دراسة الجدوى التسويقية

هناك خطوات متتالية ومترابطة كل منها تخدم ما يليها ، وتشمل هذه الخطوات ما يأتي :

1. البيانات اللازمة لإجراء الدراسة ، وتشمل : نوعية البيانات ، مصادر الحصول على البيانات ، جدولة البيانات وتحليلها .
2. دراسة السوق ، وتشمل : توصيف المنتج ، توصيف السوق ، تجزئة السوق ، تحديد السوق المستهدف ، تقدير حجم السوق ، تقدير حجم الفجوة التسويقية ونصيب المشروع منها .
3. اعداد المزيج التسويقي ، ويشمل : تخطيط مزيج المنتجات والنشاطات المكملة له ، التسعير ، تحديد منافذ التوزيع ، الترويج ، تكلفة التسويق .
4. كتابة التقرير النهائي متضمناً أهم مخرجات الدراسة التسويقية ، وهي : الهدف من اجراء الدراسة ، الطرق والوسائل التي اتبعت في تجميع البيانات وجدولتها وتحليلها ، وأهم النتائج التي توصل اليها ، كما يجب أن يتضمن التقرير النقاط الآتية :
* توصيفالمنتجوتشكيلهمنتجاتالمشروع .
* توصيف المستهلكين وخصائصهم واتجاهاتهم وتفضيلاتهم في الشراء .
* توصيف السوق وصولاً الى تحديد حجمه، والتنبؤ بالطلب وتحديد نصيب المشروع من السوق .
* تصميم وتخطيط المزيج التسويقي بما يتضمنه من تخطيط المنتجات ، استراتيجية التسعير ، تحديد منافذ التوزيع ، خطة الترويج مع تقدير لميزانية مصاريف البيع .

أسئلة هامة عن الدراسات التسويقية للسلع

 من المعروف انه حتى السلة الجيدة لا تبيع نفسها ، بمعنى أن الأمر يحتاج الى تسوق . وبالمنطق نفسه فإن أي مشروع يحتاج الى دراسة الجدوى التسويقية ، وفيما يأتي خطوات دراسة الجدوى التسويقية على شكل دليل ارشادي :

* حدد الطلب على السلعة : هل هناك طلب على السلعة ؟ هل يتم خدمة هذا الطلب بالكامل من المنتجين الحاليين ؟ هل هناك امكانية الى جذب عدد من العملاء للسلعة ؟ ما عدد العملاء المحتملين على السلعة ؟ ما حجم الطلب ( أو الشراء ) من قبل هؤلاء العملاء ؟ ما نصيبك أو حصتك من السوق ؟ وهل هي مناسبة لمشروعك ؟
* حدد شكل المنتج : ما ملامح وأبعاد السلعة أو الخدمة ؟ ما الخامات الداخلة في انتاجها ؟ ما التشكيلة والألوان والمقاسات والأحجام المقدمة ؟ ماطريقة الاستخدام ؟ هل هناك استخدامات مختلفة للسلعة نفسها ؟ ما هي السلع المنافسة أو البديلة لها ؟
* ما الظروف التسويقية للمنتج ؟ ما السعر المتوقع للسلعة ؟ ما قنوات التوزيع المقترحة للسلعة ؟ وهل هي متوفرة ؟ ما المنتجات المنافسة ؟ وما قوتها ؟ ما هي أماكن البيع المقترحة ؟ هل سيتم توصيل الطلبات للعملاء ؟ ما أساليب الاعلان المقترحة ؟ هل هناك اساليب أخرى للترويج وتنشيط المبيعات ؟
* ملامح السوق : ما هو الموقع المقترح للسوق أو الأسواق ؟ ما هي وسائل النقل المتاحة ؟ ما منافذ التوزيع ؟ ما الفرق في التعامل مع تجار الجملة وتجار التجزئة ؟
* المنافسون : ما عددهم ؟ ما قوتهم ؟ وما طريقة تعاملهم في السوق ؟ ما العُـرف السائد في التعامل مع المنافسين ؟ ما الطريقة الملائمة للسيطرة على حدة المنافسة ؟ ما الطريقة الملائمة لتجنب تأثيرهم وسطوتهم ؟
* المستهلكون : ما تفضيلات المستهلكين ؟ وما استعدادهم لتجربة سلعتك الجديدة ؟ ما حساسية المستهلكين للأسعار ؟ ما تفضيلاتهم للجودة ؟ ما أماكن تواجدهم بكثافة عالية ؟
* نظم التوزيع : ما عدد منشآت التوزيع في هذه السلعة ؟ ما شكل تجارة الجملة والتجزئة ؟ ما عدد تجار الجملة والتجزئة ؟ ما هامش الربح لدى تجار الجملة والتجزئة ؟ ما طرق التعامل بين تجار الجملة وتجار التجزئة ؟

**ثانياً : دراسة الجدوى الفنية**

تمثل الدراسة الفنية للمشروع ركناً أساسياً من أركان دراسة الجدوى، وعليها تعتمد جميع الدراسات الأخرى التي تعقبها (التحليل المالي والتحليل الاقتصادي) ، وتعتمد عند القيام بها على المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها من الدراسة التسويقية. وتستغرق دراسة الجدوى الفنية للمشروع في معظم الأحيان وقتاً أطول نسبياً بالمقارنة مع الدراسات الأخرى، ويقوم بهذه الدراسة فريق متخصص من ذوي الخبرة والدراية بالقطاع الذي ينتمي إليه المشروع. ويجب أن يعمل فريق الدراسة الفنية مع الفرق الأخرى التي تقوم بالدراسات التسويقية والمالية والاقتصادية.ويقع على فريق الدراسة الفنية اختيار الأسلوب الإنتاجي المناسب وفقاً لظروف إقامة كل مشروع، وطبيعة السلع المنتجة، واحتياجات السوق من هذه المنتجات. وتختلف الأساليب الفنية للإنتاج من حيث أسلوب الإنتاج ومدى توفرها وحجم تكلفتها ومدى الإلمام بها ومعرفتها وحسن تشغيلها وإدارتها، ولذلك يتحتم على فريق الدراسة الفنية اختيار الأسلوب الفني المناسب لضمان نجاح المشروع. ويعتبر اختيار الأسلوب الفني المناسب من الأهمية بمكان لتجنب تعطل الطاقات الإنتاجية، وارتفاع نسبة التالف والفاقد، وارتفاع تكاليف نقل المدخلات، وارتفاع تكاليف نقل منتجات المشروع، حيث أن عدم تجنب المشكلات السابقة يؤدي إلى عدم تحقيق المشروع لأهدافه المخططة، وعدم تحقيق معدل عائد مناسب لرأس المال المستخدم في المشروع، وفشل المشروع كلياً، واستنزاف موارد المجتمع.

وتشمل الدراسة الفنية للمشروع كل أو بعض الأجزاء الآتية طبقا للظروف:

1. تحديد حجم المشروع: يعنى تحديد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية العادية والطاقة القصوى والتوسعات المتوقعة بعد أن يتمكن المشروع من المنافسة في السوق .
2. تحديد طريقة الإنتاج والوسائل التكنولوجية الملائمة :يقوم فريق دراسة الجدوى الفنية بحصر الأساليب التكنولوجية الصالحة للاستخدام فيالمشروع حسب نوع الانتاج . وتقييم هذه الأساليب من وجهه النظر الفنية من حيث مدى ملاءمتها ومدى المعرفة الفنية بها وبساطة التشغيل وسهولة الصيانة ودرجة الأمانفي التشغيل ومقدار التلوث الناتج عنها.
3. تحديد الآلات والمعدات الفنية :تختلف الآلات والمعدات الفنية تبعاً لطريقة الإنتاج والطاقة الإنتاجية والدقة المطلوبة في المنتجات.
4. التخطيط الداخلي للمشروع: أي تحديد الأقسام المختلفة للمشروع و مواقع المباني، وموقع الآلات والمعدات والمخازن ومكاتب الإدارة ونظام التخزين سواء للمدخلات أو المنتج ، وبصفة عامة يكون الاعتبار الأساسيفي تخطيط مباني وإنشاءات الإدارات والأقسام الخاصة بالمشروع هو تسهيل حركة انتقال المواد الخام. من بدء العملية الإنتاجية حتى إنتاج السلعة النهائية .
5. تحديد كميات عوامل الإنتاج المطلوبة:وتشمل تقدير احتياجات المشروع من المواد الأولية والخامات والطاقة المحركة. ويراعى تحديد نوعيتها ومدى قربها من موقع المشروع ، وتقديرتكاليف المواد الخام والوقود ، وتكاليف نقلها ، وأنواع الطاقة المحركة للمشروع وأسعارها.
6. تحديد العمالة المطلوبة وأفراد الإدارة:تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيل المشروع سواء عمالة عادية أو ماهرة أو أفراد الإدارة والملاحظون وعمال الصيانة وعمال النقل والحراسة والخدمات والنظافة وتحديد الأجور وإعداد برامج تدريب العمالة لرفع كفاءتها .
7. تحديد الأمور المتعلقةبالنقل:داخل المشروع وبين المشروع والمناطق التي يتعامل معها.
8. تحديد الفاقد فيالإنتاج:سواء أثناء العملية الإنتاجية أو النقل أو التخزين أو التسويق . واختيار الأسلوب الذى يعمل على تقليل هذا الفاقد.
9. تحديد تكاليف تأسيس المشروع وتشمل:
* تكاليف الأرض والمباني للمشروع .
* تكاليف استخراج الرخص وتسجيل المشروع .
* تكاليف المعدات والآلات والأجهزة.
* تكاليف إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية .
* تكاليف الاستشارات القانونية في مرحلة تأسيس المشروع .
* تكاليف الدعاية والإعلان .
* تكاليف التدريب .
* تكاليف أخرى في مرحلة تأسيس المشروع .

10.إنشاء المشروع وتشمل: التصميم الهندسي للمشروع ويتضمن الشكل النهائي للمشروع وإعداد المواصفات وطرح العطاءات والجدول الزمنى لتنفيذ المشروع وخطة توسيع المشروع.

11.تحديد موقع المشروع:تحديد موقع المشروع من مهام دراسة الجدوى الفنية والتسويقية والبيئية ، وتختلف اعتبارات اختيار موقع المشروع تبعاً لطبيعة أعمال المشروع ونشاطه المقترح ومدى توفر المواد الخام ،وسهولة وتكاليف نقل القوى العاملة. ومدى توفر وسائل النقل العادية والمجهزة،وتتدخل تكاليف شراء الأرض أو استئجارها في دائرة تفضيل موقع على آخر. وأيضاً قوانين الاستثمار قد ينتج عنها ميزة اقتصادية عند اختيار موقع المشروع.

في النهاية فان دراسة الجدوى الفنية تفيد في :

* تحديد حجم المشروع .
* اختيار موقع المشروع.
* تحديد تكاليف تأسيس وإنشاء المشروع.
* تحديد الجدول الزمنى لتنفيذ المشروع.
* تحديد عمر المشروع.
* تقرير ما إذا كانت دراسة الجدوى تستكمل أو تتوقف.

**ثالثاً : دراسة الجدوى المالية**

يهدف التحليل المالي بالدرجة الأولى إلى التأكد من أنّ المشروع يحقق المستوى المقبول من الربحية التجارية , وتعتمد دراسة الجدوى المالية على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف المختلفة في المشروع , يتم تحليلها وتبويبها ضمن قوائم مالية التي يتوقف عددها وأنواعهاومكوناتها على عوامل كثيرة تخص طبيعة واحتياجات كل مشروع , وعادة ما تكون البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال التحليل المالي الأولي غير كافية لاتخاذ القرار بشأن المشروع من وجهة نظر المستثمرين المعنيين بالمشروع, الأمر الذي يتطلب القيام بما يسمى تحليل الحساسية , والذي يتضمن الحصول على بيانات ومعلومات إضافية عن الجوانب ذات العلاقة بالربحية والاحتمالات والمخاطر والتغيرات التي يمكن أن تحدث لهذه الجوانب والمتغيرات البيئية.

المكونات الأساسية لتقييم الجدوى المالية

هي مجموعة المكونات التي من خلالها يتم التحليل والدراسة المالية, وهي كالآتي :

1. التكلفة الاستثمارية :وتتمثل في مجموع المبالغ اللازمة لإقامة المشروع, والتي يتم تقديرها عادة بعد الأخذ بعين الاعتبار كل من :التكلفة الاستثمارية للأصول الإنتاجية ، مصاريف التأسيس ، رأس المال العام( المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج وقدر مقبول من النقدية لمقابلة المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها ) ، وتكلفة التمويل الخارجي خلال فترة إقامة المشروع.

2. تكاليف التشغيل : لأغراض إعداد دراسات الجدوى يمكن تقسيم تكاليف التشغيل إلى المجموعات الآتية :مصروفات تشغيل ، مصروفات إدارية وعمومية ، مصروفات التمويل .

3. التدفقات النقدية: وهي تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات, وعليه فإن مصطلح التدفق النقدي غالباً ما يستخدم بواسطة المحللين الماليين على أنه الربح مضاف إليه الاستهلاك ومن ثم فإن الرأي المنطقي, يقوم على أن التدفق النقدي هو عبارة عن الفرق بين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية في الفترة. وتشمل التدفقات النقدية على عنصرين هما التدفقات النقدية الداخلة, والتدفقات النقدية الخارجة .

3-1-التدفقات النقدية الخارجة: تعد التدفقات الخارجية من التكاليف الاستثمارية الرأسمالية, ولذلك تعتبر بمثابة أعباء والتزامات يتم تحملها منذ التفكير في المشروع حتى ساعة بدء تجاربالتشغيل الفعلية وأداء كافة العمليات الإنتاجيةوأنشطة وظائف المشروع.

وتتطلب عملية تقدير التدفقات النقدية الخارجية تقدير العناصر الآتية :

أ . تقدير الإنفاق الاستثماري في الأصول الثابتة (أراضي, مباني, وسائل النقل,آلات..الخ) منذ التعاقد على شراء الأصل حتى امتلاكه, وما يرتبط بذلك من مصاريف تركيب وشحن وتأمين...

ب. تقدير المصروفات التأسيس : وهي كافة المصروفات الرأسمالية التي تتفق خلال فترة إنشاء المشروع حتى مرحلة التشغيل الفعلية.

ج . تقدير رأس مال العامل, أو الحد الأدنى من الأصول المتداولة اللازمة لدورة الإنتاج.

د .الفوائد على القروض طويلة الأجل التي يعتمد عليها المشروع الاستثماري كمصادر مالية في فترة الإنشاء إن وجدت.

ه. تعتبر الضرائب المباشرة على الدخول أو الثروات أحد بنود التدفقات النقدية الخارجية, ويمكن الإشارة هنا إلى أنه توجد محددات يجب مراعاتها عند تقدير التدفقات النقدية الخارجية

3-2- التدفقات النقدية الداخلة:

تشتمل التدفقات الداخلية على المبالغ المحصلة كإيرادات من المشروع أثناء تشغيله, مطروحاً منه تكاليف التشغيل النقدية التي تدفع في الفترة التي حصل فيها الإيراد, وتحسب لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي للمشروع كل على حدة .وتعتبر التدفقات النقدية أهم مكونات صافي التدفق النقدي, حيث يتم تحديد شكلها ونمطها وفقاً للهدف من المشروع كما يأتي :

أ . يتمثل التدفق النقدي الداخل في مشروع التوسع والإحلال والتجديد كالآتي:مقدار العائد المحقق من الاستثمار بعد تغطية التكاليف الاستثمارية. وكذلك مقدار تناقص تكاليف التشغيل والإنتاج, أو مقدار الزيادة في العائد الناتج من زيادة الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

ب. يتحدد التدفق النقدي الداخل بمقدار صافي الربح الناتج عن عمليات البيع في السوق المحليوالخارجي , إذا كان الهدف من الاستثمار إنتاج سلعة جديدة أو إنشاء خط إنتاجي جديد.

ج. يتمثل التدفق النقدي الداخل في الفرق بين تكلفة الشراء وتكلفة تصنيع أجزاء الآلات, إذا كان الهدف من الاستثمار المقارنة بين أجزاء الآلات وتصنيعها بالمنشأة.

 د. تعتبر الأقساط التي يتم دفعها مقابل تأجير الآلات, أحد عناصر التدفق الداخل عند المقارنة بين شراء الآلات و تأجيرها.

وتشتمل التدفقات النقدية الداخلة البنود الآتية :

1- الإيرادات السنوية الجارية :أي قيمة المبيعات السنوية المتوقعة للمشروع خلال عمره الإنتاجي المتوقع. وعند حساب التدفقات النقدية من مبيعات السلع و الخدمات, فإن العبرة بقيمة المبيعات المحصلة فعلاً , ومن ثم فإن المبالغ التي يتم تحصيلها مقدماً للمبيعات سوف يتم معالجتها كأحد بنود التدفقات النقدية الداخلة في سنة الحصول على الإيراد.

2- قيمة رأس المال العامل في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع : أي قيمة المخزون المتبقي من المورد الخام ومستلزمات الإنتاج, قطع الغيار...الخ.

3- قيمة متبقي الأصول : أي قيمة الأصول القابلة للإهتلاك وغير قابلة له, و في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع للمشروع. وبعد تحديد كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال سنوات الإنشاء والتشغيل للمشروع المقترح, ويمكن حساب التدفق النقدي السنوي من خلال المعادلة الآتية :

صافي التدفقات النقدية = التدفقات الداخلة – التدفقات الخارجة

 فإذا كانت التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجية, فإن قيمة المعادلة ( صافي التدفقات النقدية ) تكون موجبة. أما إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة أصغر من التدفقات النقدية الخارجة, فإن صافي التدفقات النقدية تكون سالبة.

**رابعاً : دراسة الجدوى الاجتماعية**

وتتضمن هذه الدراسية محاولة التعرف على الاعتبارات والتوجيهات الاجتماعية والدينية التي من شأنها التأثير في البيئة الاجتماعية التي سيتواجد فيها المشروع ،وفي الوقتنفسه لا يمكن للمشروع أن يكون حقيقة إذا كان معادياً للإطار الفكري – الثقافي – الديني للمجتمع. فقدرة المشروع على الاستمرار والبقاء تتوقف على قدرته على التكيف مع البيئة المحيطة به من ناحية التعرف على رغبات واحتياجات البيئة المحيطة والعمل على توفير المنتجات التي تقوم بإشباع هذه الرغبات.

تهتم الجدوى الاجتماعية بعدالة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة بالمجتمع.ويمكن حصر الجوانب الاجتماعية التي تهم القائم بدراسة الجدوى لأي مشروع في:

1-أثر المشروع على خلق فرص عمل جديدة وكم فرصة عمل يتطلبها المشروع وكم نسبة العمالة العادية فيها.

2- أثر المشروع على توزيع الدخل في صالح الفئات الاجتماعية محدودة الدخل.

3-إذا كان منتج هذا المشروع لخدمة فئات اجتماعية منخفضة الدخل.

**خامساً : دراسة الجدوى القانونية**

البيئة القانونية : هي مجموعة التشريعات القانونيةالعامة والخاصة والقرارات الجمهورية والوزارية واللوائح المنظمة للاستثمارات بصورة مباشرة وغير مباشرة السائدة في المجتمع ، والتي تؤثر على إقامة المشروع والحصول على التراخيص اللازمة لإنشائه وتشغيله والتي تؤثر على إيرادات وتكاليف المشروع الاستثماري المقترح فكلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كان له أثراً إيجابياً على المشروع والعكس صحيح. ولتحديد الشكل القانوني للاستثمار المقترح، هناك العديد من الأشكال القانونية للمشروع، وهي: ( المنشأة الفردية ، شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة ، شركة التوصية بالأسهم ، الشركة المساهمة ، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، شركة المحاصصة )

فاختيار أحد الأشكال القانونية يرتب حقوق والتزامات قانونية على المشروع. والشكل القانوني يعطي للمشروع ميزات معينة، فشركات الأموال تمتاز على شركات الأشخاص في أن الأولى يمكنها أن تحصل على قروض ميسرة وطويلة الأجل، بينما شركات الأشخاص قد تواجه صعوبة في ذلك، وذلك لأن البنوك تثق بصورة أكبر في شركات الأموال.

كما يتمتع الشكل القانوني للمؤسسة بأثر كبير على كثير من النواحي الإدارية والتنظيمية وأهمها ما يأتي :

1. إجراءات إنشاء المشروع وتكوينه، حيث تسهل في المشروع الفردي وتصعب في شركات الأشخاص وتتعقد في شركات الأموال.
2. الهيكل التنظيمي للمشروع، حيث يختلف في المشروع الفردي عنه في الشركات، وتختلف شركات الأشخاص عن شركات الأموال ولا سيما من حيث تشكيل الإدارة العليا.
3. تمويل المشروع، سواء من حيث الحصول على رأس المال أم من حيث الاقتراض الشخصي وذلكمن بيوت المال أم بإصدار سندات، فالمسؤولية المالية في المشروع قد تكون غير محدودة، فلا تجتذب الأشخاص الحريصون على أموالهم.
4. تكوين الكفاءات الإدارية، حيث أن حجم المشروع وطبيعته وكيفية إدارته، وتبعيته ومركزه الأدبي له أثر كبير على اجتذاب الأكفاء من العاملين والمديرين، هذا فضلاً عن أن القدرة المالية لها أثر كبير في ذلك أيضاً .
5. الحرية في التصرف وسرعة البت في الأمور، وإصدار الأوامر والقرارات حيث يكون المشروع الفردي أفضل منه في المشروعات الكبيرة.
6. طرق الرقابة والإشراف، تكون في المشروعات الفردية أكثر فعالية وجدوى، وذلك نتيجة الالتصاق والقرب بين العاملين والإدارة.

**سادساً : دراسات الجدوى البيئية**

تعرفبأنها : درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئةمراعاة الحمولةالبيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغيرمباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبتعبير موجز تمثل دراسة الجدوىالبيئية المنفعة البيئية.

1. أهمية دراسة الجدوى البيئية: تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون أن كل مشروعاستثماري يرتبط بالبيئة التي يقام عليها ، حيث يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به .

ومن الواضح أن المشروع لا يمكنه البقاء مستقبلاً في عزلة عن البيئةوعليه احترام البيئة التي يعيش فيها ،بمعنى أن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعاملونمعها وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر أجل المشاريع العاملة فيها. علاوة على تحقيقها للأهداف الآتية :

* ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة.
* استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرارخطيرةيتعذر إصلاحها.
* تلافي منازعات بيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى.
* تحقيق مصلحة المستثمر لا سيما في ظل طلب تمويلي من جهات دولية ، نظراً لأن كثيرمنالمؤسسات التمويلية كالبنك الدولي بدأ يدخل الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الإنمائية التي يمولها.
* الوفاء بالمتطلبات القانونية، إذ يمكن أن يؤدي التقييم إلى سرعة الحصول على الإجازةوالترخيص للمشروع، كما يؤدي إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
* تعتبر دراسة الجدوى البيئية وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياساتالوطنية البيئية المستدامة.
1. أهداف دراسة الجدوى البيئية: تتمثل في التعرف على : العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤبها ، وتحديد آثارها والفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروعالاستثماريوتقدير جدارته البيئية.ويمكن تحديد أهدافاً أكثر تفصيلاً على الوجه الآتي :
* التشجيع على إجراء تحقيق شامل وكامل ومتعدد التخصصات عن البيئة والأضرار المحتملة (الكمية والنوعية، الإيجابية والسلبية، الآنية والمستقبلية)، وتحديد الإجراءات الوقائيةوالتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.
* تحديد مجمل المؤثرات البيئية الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية والقانونية على المشروع.
* إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.
* تفادي الغرامات المالية والعقوبات المختلفة للمخلفات البيئية، والتي قد تصل إلى إغلاقالمنشاة أو الحبس وغيرها من العقوبات التي تعيق النشاط الاقتصادي.
1. خصائص دراسة الجدوى البيئية:تتميز دراسة الجدوى البيئية خصائص عدة لعل أهمها**:**
* التعامل مع المستقبل: لما كانت دراسة الجدوى تعني : دراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة
استثمارية يمتد عمرها إلى عدد غير محدد من السنوات. فدراسة الجدوى البيئية هي دراسة مستقبلية ، ما يجعلمحتواها ونتائجها تمثل تقديرات محتملة بنسب متفاوتة من عدم اليقين.
* مبدأ العمومية: تتصف مثل هذه الدراسات بالعمومية وهي لازمة لكل أنواع المشاريعالعامة والخاصة، كما نجدها مطلوبةللمشاريع الصناعية والزراعية وغيرها .
* عنصر الزمن: يمثل عنصر الزمن الفترة الزمنية بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية والحصولعلى الترخيص وموافقة الجهات المختصة وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع.
* المرونة: تتسم الدراسة البيئية بالمرونة، فهي مصممة بحيث تتلاءم مع مختلف أنواع المشاريع ، فالمرونة تعني إمكانية ملائمة وتكييف نتائج الدراسة .
* الفعالية: تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلةمبكرة من عملية إعداد المشروع، حتى ولو كانت نتائجها أولية، ففي ذلك الوقت يمكنإجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية.
1. عنصر التكلفة: تتفاوت التكلفة اللازمة لإعداد دراسة الجدوى البيئية بتفاوت نوعالمشروع وحجمه ودرجة تشابكه وتعقده ونوعية البيانات البيئية المطلوبة لتقييمه وتقديرآثاره.
2. دراسة أثر البيئة على المشروع: عند محاولة بحث دراسة أثر البيئة على المشروع فمنالضروري أخذ مفهوم البيئة بمعناها الواسع، أي كل ما تتضمنه من مكونات وأبعاد مختلفة والتي تؤثر على المشروع ومن ثم فهي بيئة الاستثمار التي قد توفر المناخ الاستثماري.
* البيئة الخارجيةالعامة: يقصد بالبيئة الخارجية العامة مختلفالمكونات التي تشير في مجملها إلى ما إذا كانت بيئة الاستثمار ستؤثر على أداء ونشاطالمشروع الاستثماري .
* تأثير البيئة الاقتصادية على المشروع: تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص المناخ
الاقتصادي الذي يعمل فيها المشروع والتي تؤثر بشكل فاعل عليه، وتتشكل من النظام
الاقتصادي السائد ومجموعة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة إلى جانب مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي.

وتشمل البيانات التي يجب تجميعها عن البيئة الاقتصادية على ما يأتي :

* النظام الاقتصادي: يقوم النظام الاقتصادي لأي دولة على أساس النظام الذي يسود فيه اقتصاد السوق حيث تتحدد أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، والنظام الاشتراكي الذي يقومعلى امتلاك الدولة لمعظم عوامل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والجمعمابين خصائص النظامين يشكل النظام المختلط .
* السياسات الاقتصادية: وهنا نعني السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وهي مجموعة من القواعد التي تقومبها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ونجد من بين السياساتالاقتصادية،السياسة الماليةوالنقدية، التجارية، والسعرية.
* مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني: يقصدبها مجموعة المعايير التي يشير تحليلها ما إذا كان أداء الاقتصاد الوطني مواتياً وجاذباً للاستثمار الذي سيعمل فيه المشروع من عدمه، وهذه المعايير والمؤشرات كثيرة لعل أهمها، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل العائد على الاستثمار، نسبة الدين الخارجي، معدل التضخم وغيرها .

**الربحية التجارية الخاصة والربحية الاقتصادية العامة**

إن التمييز بين الربحية التجارية الخاصة والاقتصادية العامة يعود أساساً الى التمييز في مفهوم الربحية بين المصلحة الفردية ( الذاتية ) والمنفعة الجماعية ( العامة) . ولا شك في أن هناك اختلافاً بين الاثنين ، وفي أوجه عديدة : ففيما يخص الأهدافيلاحظ أن المستثمر يهتم بالربحية التجارية الصافية أو بالنتائج المالية المباشرة للمشروع والتي هي قابلة للقياس الكمي . بمعنى آخر أنمعايير الربحية التجارية Commercial Profitability ، تهدف الى دراسة التدفقات النقدية الداخلة ( مثل : الإيراداتالسنويةالجاريةوالتيتمثلقيمةالمبيعاتالسنوية ، قيمةرأسالمالالعاملوالذي يتضمن قيمةالمخزونالمتبقيمنالموادالخامومستلزماتالإنتاجوقطع الغيار ) ،والخارجة ( مثل :التكاليفالاستثماريةالتي قد تتضمنإنفاقاً نقدياً كحقالمعرفة،براءات الاختراع) ، لتحديد قدرة المشروع على مواجهة التزاماته المالية وتحقيق الأرباح الصافية، وهي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المالية المباشرة للمشروع .

أما معايير الربحية القومية Nationality Profitability ، فإنها تأخذ بنظر الاعتبار الربحية الاقتصادية الى جانب الربحية التجارية ، من أجل تحديد قدرة المشروع في التأثير الايجابي على الاقتصاد القومي ، وتعكس وجهة نظر المجتمع ، وتهتم بعلاقات التشابك القطاعي ، والمستثمر هنا يهتم في التأثيرات المباشرة وغير المباشرة ، ويمتد هذا الهدف ليشمل مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي تقاس كمياً أو وصفياً أو حسب قرائن نوعية .

 إن اتباع هذين التقييمين ( المالي والاقتصادي ) لمنهج مقارنة المنافع والتكاليف لا يعني بالضرورة أنهما سينتهيان الى نتيجة متطابقة ، وهذا يُعزى الى أمرين هما :

* اختلاف مفهوم المنافع والتكاليف في التقييم المالي عنه في التقييم الاقتصادي والاجتماعي .
* اختلاف أسس تسعير المنافع والتكاليف بين التقييم المالي والتقييم الاقتصادي .

1) اختلاف مفهوم المنافع والتكاليف :

في التقييم المالي تُعد الايرادات ( قيمة مخرجات المشروع الأساسية والثانوية ) بمثابة المنافع المتولدة عن المشروع ، وتعتبر التكاليف ( قيمة المدخلات التي يستعملها المشروع من السلع والخدمات ) بمثابة المصروفات والنفقات . وبعبارة أخرى فإن التقييم المالي يتبنى المفهوم المحاسبي للمنافع والتكاليف ، وهو مفهوم يقتصر على الايرادات والتكاليف المتعلقة بإقامة المشروع وتشغيله ، ولا يمتد الى ما قد يؤدي اليه المشروع من آثار اقتصادية واجتماعية أخرى ، وهي الآثار التي يسعى التقييم الاقتصادي والاجتماعي لأخذها بنظر الاعتبار في التقييم .

إن مفهوم المنافع من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية يتسع بحيث لا يشمل فقط مخرجات المشروع من السلع والخدمات ، وإنما يشمل الاثار الايجابية التي يتركها المشروع على النشاطات الأخرى مثل الدخل والأيدي العاملة ، والأسعار وغيرها ، وبالمقابل فإن مفهوم التكاليف يتسع ليشمل علاوة على مدخلات المشروع ، الآثار غير الايجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مثل المساهمة في ارتفاع الاسعار ، الآثار السلبية الناتجة عن الأضرار البيئية التي قد يتسبب بها المشروع .

2) اختلاف أسس تسعير المنافع والتكاليف :

 يتم تسعير المدخلات والمخرجات في التقييم المالي باستخدام الأسعار السوقية لكل عنصر من العناصر ، على اعتبار أن المستثمر سيبيع منتجات مشروعه بهذه الأسعار ، كما أنه سيشتري مستلزمات الانتاج التي يستعملها على أسس الأسعار السوقية ايضاً .

 أما في التقييم الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن أسعار السوق لا تمثل الأسعار الحقيقية للمدخلات أو المخرجات ، فعلى سبيل المثال سياسات الحكومة فيما يتعلق بوضع حد أدنى للأجور ، وكذلك الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية باتجاه رفع مستوى الاجور ، كثيراً ما تؤدي الى تسعير الأجور بأعلى مما يجب ، حيث يكون بإمكان المستثمر استخدام عمال بأجور أقل مما تفرضه سياسات التدخل . ولهذا يأخذ التقييم الاقتصادي بالأسعار المعدلة لأسعار السوق التي يصطلح على تسميتها بأسعار الظل .

 ومما تقدم يتضح أن كلا التحليلين المالي والاقتصادي يشتركان في تحليل منافع المشاريع الاستثمارية وعوائدها ، إما من خلال قياس الربحية المباشرة ( التي تعكس وجهة النظر المستثمر الفردي ) أو من خلال قياس المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة ( التي تعكس وجهة نظر الاقتصاد القومي والمجتمع ) ، ومدى مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكقاعدة عامة ، أن اتخاذ القرار الاستثماري في مشروع معين وتخصيص التمويل اللازم له ، يتطلب أن يكون المشروع مبرراً من الناحيتين التجارية والاقتصادية .

 وعلى أية حال هناك عوامل عديدة تدفع المشروع الاستثماري الى اعطاء الأولوية للربحية التجارية كهدف استراتيجي ، ومن هذه العوامل :

1. إن ارتفاع معدلات التضخم بسبب تعاظم الانفاق العام ( الاداري والعسكري ) من جهة ، وضغوط تكاليف رأس المال ومستلزمات التشغيل من جهة أخرى ، قد يدفع حتى بعض المشاريع الحكومية الى التركيز على الربحية التجارية وذلك لضمان المدخرات الكافية لتراكم رأس المال ولمواجهة تآكل القوة الشرائية للعوائد ، هذا فضلاً عن هدف الحكومة في امتصاص جزء من السيولة المحلية الفائضة .
2. إن ضغوط التمويل وخدماته قد تدفع المشروع الى تبني الربحية التجارية كهدف أساسي في المراحل الأولى من الاستثمار والتشغيل ، حيث تتوافر الظروف التسويقية الملائمة لهذا الهدف ، مما قد يسهم في تقليل فترة استرداد تكاليف الاستثمار الأولية .
3. إن احتكار النشاط وفي أي صيغة ( انفرادية أو ثنائية ) يوفر القدرة على تكريس الربحية التجارية .
4. إن الفساد الاداري وضعف الرقابة العامة قد ينعكسان على كثير من المشاريع بإهمال التأثيرات الخارجية وغير المباشرة ولا سيما على البيئة ، ومن ثم التركيز على الربحية التجارية .
5. إن بعض النشاطات الاقتصادية تفرض توجهاً تجارياً بسبب طبيعة أعمالها ، فمثلاً في المشاريع التي تتسم بالمخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية العالية ، ولا سيما بالنسبة لعمليات التنقيب والاستكشاف والحفر والاستخراج ذات الكثافة المرتفعة لرأس المال ، التي لا تتسم توقعاتها بالوضوح والتأكد ، مما يجعل حصر الاهتمام بالربحية التجارية أمراً منطقياً .
6. إن أسبقية التحول التكنولوجي ( ابتكاراً أو اقتباساً ) تفرض على المشروع ضمان الربحية التجارية ، وذلك لتغطية تكاليف الأسبقية التي هي في البداية عالية نسبياً ، لا سيما عندما يتطلب ذلك توفير الظروف المناسبة للإنتاج والتسويق والتدريب والتحفيز .

وفي المقابل هناك عوامل عديدة تدفع الى تبني المشروع للربحية القومية منها :

1. إن تحقيق المنافع العامة من قبل مشروع يوفر الأغذية أو الملابس أو السكن أو الأدوية وغيرها لذوي الدخول المنخفضة والمحدودة يدفع الى الاهتمام بالربحية القومية لأن محور نشاطات هذه المشاريع يكمن في بحثها عن اشباع هذه الحاجات للمعنيين ــــــــــ أو المستهدفين ـــــــــــ من السكان.

2. إن ظروفاً معينة تفرض التركيز على الربحية القومية ، مثل ظروف الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والعسكرية والكوارث الطبيعية ، ومن ثم فإن المشروعات الاستثمارية التي تنشأ لمواجهة هذه الظروف تُعد ضمن مشاريع الربحية القومية .

3. إن تقديم خدمات الأمن والدفاع والعدل يُعد ضمن الواجبات التقليدية الأساسية للمشاريع العامة ، ومن ثم فإنها تبحث عن تحقيق الربحية القومية ، ويمكن أن تلجأ الى الربحية التجارية ، ولكن من خلال نشاطات ثانوية لا تتعارض مع واجباتها الأساسية .

4. إن تعاظم الاهتمام بالبيئة دولياً لا سيما منذ أن عقد مؤتمر ستوكهولم في العام 1970 ،أصبح الاهتمام بالتأثيرات الخارجية لا سيما تلوث البيئة أمراً أساسياً في حسابات جدوى أي مشروع استثماري ، وشاع منذ مدة غير قصيرة استخدام الضرائب في بلدان عديدة لدفع المشاريع الانتاجية للاهتمام بالربحية القومية .

بشكل عام وفي ضوء ما تقدم يمكن توضيح نقاط الاختلاف بين التقييم المالي والتقييم الاقتصادي كما في الجدول الآتي :

نقاط الاختلاف بين التقييم المالي والتقييم الاقتصادي

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفقرات | التقييم المالي ( الربحية التجارية ) | التقييم الاقتصادي (الربحية القومية) |
| الهدف  | تحديد قدرة المشروع على مواجهة التزاماته وتقوية الأرباح  | تحديد قدرة المشروع في التأثير على الاقتصاد القومي |
| وجهة النظر  | يعكس وجهة نظر المستثمر الفردي  | يعكس وجهة نظر الاقتصاد القومي |
| التركيز على : | عناصر التكاليف والايرادات المباشرة | آثار المشروع على الدخل القومي ، توزيع الدخول ، فرص العمل .. الخ |
| الاهتمام بقياس : | الآثار المباشرة للمشروع من منافع وتكاليف | الآثار المباشرة وغير المباشرة |
| معدل الخصم  | استخدام معدل الخصم (سعر الفائدة)  | استخدام معدل الخصم الاجتماعي |
| التشابك القطاعي | يهمل علاقات التشابك القطاعي | يؤكد على علاقات التشابك القطاع |
| القروض  | تعد عائداً في البدء ثم تكلفة عند السداد | لا تأخذ بعين الاعتبار لأن الموارد كافة يملكها المجتمع وستعود الى جهة ما من المجتمع كالمصاريف وغيرها |
| الضرائب  | تُعد كلفة  | لا تعتبر كلفة لأنها ستؤول الى مدفوعات تحويلية للمجتمع |
| الفائدة  | تعد تكلفة وتطرح من العوائد | لا تُعد تكلفة |
| الرسوم على الواردات | تُعد كلفة  | لا تُعد تكلفة |
| اختيار المشروع  | المنظم يختار مشروعه ، في ضوء اهدافه في تحقيق أقصى الأرباح  | المخطط يختار المشروع الذي يلبي احتياجات المجتمع  |
| الأسعار  | استخدام الأسعار السائدة في السوق | استخدام أسعار الظل لتعكس القيم الاقتصادية والاجتماعية |

مفاهيم في التقييم الاقتصادي للمشروع ( أو في قياس الربحية القومية )

فيما يأتي توضيح لبعض المفاهيم الواردة في الجدول والمتعلقة بالتقييم الاقتصادي ( قياس الربحية القومية ) ، وهي :

1. الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع :

 تعني الآثار المباشرة : تلك المنافع التي يخصصها المشروع كآثار مالية مباشرة ، وعلى سبيل المثال ، عندما تقوم الحكومة بشق طريق في الأرياف ، فإن هذا المشروع سيحقق آثاراً مباشرة تتمثل في الوفورات التي يخصصها المشروع في المحروقات لمستخدمي المركبات والوفورات في الصيانة والتصليح .

 أما الآثار غيرالمباشرة : فهي المنافع التي تنعكس على المشروع مثل سهولة تسويق المنتجات الزراعية للأسواق, توفير الوقت للمسافرين على الطريق ، علاوة على أن المشروع له آثار غير مباشرة تتمثل في الارتباطات الأمامية والخلفية مع المشاريع الأخرى ( إحداث التشابك القطاعي ) .

2. سعر (معدل ) الخصم الاجتماعي Social Discount Rate

 يعرف معدل الخصم الاجتماعي : بأنه سعر الخصم الذي يطبق في التقييم الاقتصادي للمشروع أو قياس الربحية القومية ، وهو يختلف عن معدل الخصم الذي يطبق عند قياس الربحية التجارية ( في التقييم المالي للمشروع ) وأكثر واقعية منه ، وهو يعبر عن معدل التناقص السنوي للمنافع الاستهلاكية (الاجتماعية ) للمشروع طوال سنوات عمره الانتاجي ، كما أنه يعبر تعبيراً دقيقاً عن تكلفة الفرصة البديلة المستخدمة في المشروع لاسيما عن رأس المال .

ويكون هذا المعدل ، معدلاً واحداً على مستوى البلد كله ، وهو ثابت نسبياً ( على الأقل خلال عمر المشروع الانتاجي ) . ويحدد من قبل المجلس الأعلى للتخطيط في البلد أو وزارة التخطيط ، أو من قبل البنك المركزي ، وليس من قبل القائمين أو المكلفين بدراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع .

3. أسعار الظل Shadow Price

من الطبيعي ان تتضمن تدفقات المشاريع عناصر بالعملة الأجنبية ، لا سيما في حالة استيراد المعدات الرأسمالية للمشروع ، وفي حالة اعتماد المشروع على مواد ومستلزمات مستوردة ، كذلك اذا كان المشروع سيعمل على تصدير جزء من منتجاته ، ومن أجل هذا فإن على المقيم مواجهة مشكلة تقييم هذه العناصر بالعملة المحلية ، فما هو سعر الصرف الذي سيعتمده المقيّم في هذه الحالة ؟ هل هو سعر الصرف الرسمي أم أن هناك أسعاراً أخرى يمكن اللجوء اليها ؟

 إن المشكلة تكمن في سعر الصرف الرسمي ( المحدد من قبل الحكومة ) ، إذ أنه قد لا يعبر عن السعر الحقيقي للصرف ، ولا سيما عندما يكون العرض من العملة الأجنبية أقل من الطلب عليها ، فتميل أسعار الصرف للارتفاع وتبتعد عن سعر الصرف الرسمي ، وفي هذه الحالة تظهر اسواق ثانوية ( موازية ) للصرف وهي الأسواق المتعارف عليها بالسوق السوداء . لكن سعر الصرف في السوق السوداء قد لا يصلح ايضاً للتقييم لأن هذا السعر يمثل الطلب على العملة الأجنبية لمختلف الأغراض والغايات ، فهذا يشمل الطلب على العملة الأجنبية الموجه نحو الحاجات الكمالية وليس نحو المتطلبات التنموية فحسب ، أي أن هذا السعر لا يأخذ بنظر الاعتبار مسألة التوفير في العملات الأجنبية وترشيد استخدامها ، وهذا الاعتراض في محله ، لا سيما عندما يواجه الاقتصاد صعوبة في الحصول على العملة الأجنبية .

 لذلك يوصي دليل المركز العربي للتنمية الصناعية باستخدام أسعار الظل ، ويقترح بديلين لتحديد سعر صرف الظل : أولهما ، سعر الصرف الرسمي الذي مصدره الحكومة .وثانيهما ، سعر الصرف المصحح( الذي يعادل الفجوة بين المدفوعات والمقبوضات من العملة الأجنبية )

 **المدفوعات بالعملة الأجنبية – المقبوضات بالعملة الأجنبية**

**سعر صرف الظل = سعر الصرف الرسمي**+ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

**المقبوضات بالعملة الأجنبي**

**معاييرتقييم المشاريع**

* **معايير تقييم مشاريع الربحية التجارية الخاصة**

هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم المشاريع الخاصة ، لاسيما منها تلك التي تستهدف تحقيق العوائد أو الأرباح ، وقد لا نجد في مصدر واحد جميع هذه المعايير ، وإنما تختلف من مصدر الى آخر حسب الاعتقاد بأهمية هذه دون غيرها وهكذا . ولذلك سيتم تناول بعضها أو أهمها والأكثر شيوعاً على النحو الآتي :

أولاً : معيار درجة الضرورة

 في ظل هذه الطريقة لا توجد أمام المستثمر أو المدير المالي أو متخذ القرار عموماً فرصة لتأجيل القرار حتى يمكن المفاضلة بين البدائل المختلفة ، فقد تتلف الآلة الخاصة بتوليد الكهرباء اللازمة للمصنع ولا يوجد أمام صاحب المصنع سوى نوع واحد من الآلات في الوقت الحاضر مع أنه أكثر الأنواع تكلفة . ومع ذلك فإن الظروف الحالية والخاصة بتوقف المصنع تفرض على متخذ القرار شراء النوع الموجود ولا يمكنه الانتظار حتى ترد الأنواع الأخرى الأقل تكلفة والأكثر جودة والأطول عمراً .

كما أنه قد يوجد مستثمر يملك مبلغاً معيناً من الأموال التي يرغب في استثمارها وتوجد عشرات المجالات التي يمكن الاستثمار فيها ، ولكنه يضطر لاستثمار أمواله في مجالات لا تحقق نسبة عوائد مرتفعة ، وترك المجالات الأخرى التي تحقق أرباحاً عالية لعدم خبرته الكافية بالاستثمار في هذه المجالات ، أو لأن خطط الدولة الاقتصادية تحول دون الاستثمار فيها أو لغير ذلك من الأسباب الأخرى . وفي هذه الحالة فإن المستثمر لا يختار مجال الاستثمار الأكثر عائداً وربحاً ، وإنما يختار الذي تفرضه الضرورة وظروف الواقع . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة في الحياة العملية .

 خلاصة هذه الطريقة أو المعيار ، أن المستثمر يضطر الى الاستثمار أو الاختيار الآني السريع بسبب ضرورات يفرضها الواقع ، تتمثل في :

1. وجود حالة اندثار في الآلات أو في خط انتاجي معين مما يتطلب اتخاذ قرار بتبديلها فوراً .
2. عدم امتلاك المستثمر للخبرة الكافية في مجال الاستثمار واختيار البدائل الملائمة .
3. خطط الدولة ومتغيراتها قد لا تمنح المستثمر الفرصة أو الوقت الكافي للاختيار الصحيح .

ثانياً :معيار فترة الاسترداد ( المعيار الزمني )

يُعد هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً كونه يركز على المدة الزمنية التي يمكن خلالها استرداد رأس المال المستثمر في المشروع حيث يحظى هذا الأمر بأهمية بالغة واستثنائية لدى المستثمر . ويختص هذا المعيار بتقدير الفترة الزمنية التي يستغرقها المشروع ، لكي يتمكن من استرداد رأس المال المستثمر ( تكاليف الانفاق الرأسمالي ) ، ويفضل المشروع الذي يقترن بأقصر فترة استرداد لقيمة الاستثمارات المبدئية أو الأصلية التي ستوظف في المشاريع المختلفة ، ومن المؤكد اختلاف فترة الاسترداد من مشروع الى آخر ، حسب طبيعة المشروع وأهميته ونوع ملكيته ، وبصورة عامة هناك حداً أقصى لفترة الاسترداد يُطلق عليها فترة القطع تقدر ب (8) سنوات .

 يتميز معيار فترة الاسترداد بمزايا عدة منها :

* سهولة حسابه ، بحيث أن هذه الطريقة مفضلة لدى جهات التمويل ، لأن الممول يهمه استرداد أمواله بأقصر وقت ممكن ، ومن ثم فهي بمثابة مؤشر أولي .
* معيار فترة الاسترداد يعطي مؤشراً مبدئياً وسريعاً عما اذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة .
* يحدد معيار فترة الاسترداد مستوى السيولة المتدفق للمشروع في كل سنة من سنوات تشغيله.
* يستخدم في المفاضلة بين المشروعات التي تخضع لتغيرات تكنولوجية سريعة .

 ولحساب فترة الاسترداد يتم التمييز بين ثلاث حالات :

* الحالة الأولى : تساوي التدفقات النقدية ( العوائد ) السنوية الصافية خلال العمر الانتاجي للمشروع . وتحتسب فترة الاسترداد فيها من خلال الصيغة الآتية :

|  |
| --- |
| مجموعالتكاليف الاستثماريةالأولية( قيمة الاستثمار) فترة الاسترداد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالتدفقات النقدية السنوية الثابتة ( العائد الصافي السنوي) |

 من الواضح أن صيغة معيار فترة الاسترداد تركز على ثلاثة أمور :

1. الزمن : طول الفترة الزمنية التي يستغرقها المشروع لتغطية التكاليف الأولية للاستثمار من خلال الربح الصافي ( السنوي ) .
2. مجموع التكاليف الأولية للاستثمار ، وتشمل هذه التكاليف :

أ . النفقات الأولية للتأسيس :

- الاجازات أو التراخيص الرسمية الخاصة باعتماد المشروع و / أو بنائه .

- تصاميم الأعمال الهندسية المختلفة ولا سيما المدنية .

- الرسوم والضرائب والاتاوات التي يتحملها المشروع في بداية الانشاء .

ب. تكاليف الأصول الثابتة :

- المباني والأراضي المخصصتين للمشروع ضمن المساحة المتاحة بكامل المرافق الموقعية

- المكائن والمعدات والأدوات التي تستخدم في خطوط الانتاج والتي تكون رأس المال الانتاجي المباشر .

- وسائل النقل والاتصال والخزن التي يمتلكها المشروع .

- مكاتب الادارة المختلفة .

- التكاليف المغرقة ، أي التي تتعلق باستثمارات أو بنشاطات سابقة ترتبط بالمشروع والذي يُعد امتداداً لها .

ج. التكاليف المتغيرة : وهي تتعلق بالمواد الخام والسلع شبه المصنوعة وتامة الصنع والتي تدخل في عمليات الانتاج لفترة التشغيل التجريبي .

3. العائد الصافي السنوي : ويُحتسب هذا العائد ( الربح السنوي ) ، بطرح التكاليف الكلية السنوية والرسوم والضرائب ليحدد العائد الصافي أو تضاف اليه تكاليف الاندثار (أو اهتلاك رأس المال) عند تحديد التدفق النقدي السنوي بضمنه تخصيصات الاندثار .

حالة تطبيقية (1): قدرت التكاليف الاستثمارية المبدئية ( الأولية أو الأصلية ) ، لإحدى المشاريع المقترحة (1000000) مليون دينار، ومن المتوقع أن يحقق المشروع تدفقاً نقدياً صافياً في كل سنة مقداره (200000) الف دينار . فكم هي فترة الاسترداد ؟

الحل :

1000000

 فترة الاسترداد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 5 سنوات

 200000

وهي فترة تمثل الحد الأدنى المقبول (كمعيار استرشادي) عند دراسة البدائل الاستثماريةالمتاحة ، أي أن المشروع مقبولا للاستثمار .

حالة تطبيقية(2) : توجد ثلاثة مشاريع استثمارية تخضع للتقييم والمفاضلة وفق فترة استرداد كل منها لتكاليف الاستثمار الأولية ، وقد كانت التكاليف الأولية والعوائد الصافية لهذه المشاريع على النحو الآتي :

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ت |  المشروعالبيان  | المشروع(أ) | المشروع(ب) | المشروع(ج) |
| 1 | تكاليف الاستثمار الأولية النفقات الأولية للتأسيس  | 10 | 12 | 15 |
| 2 | + تكاليف الأصول الثابتة  | 80 | 120 | 140 |
| 3 | +تكاليف مستلزمات التشغيل التجريبي | 30 | 40 | 50 |
| 4 | مجموع تكاليف الاستثمار الأولية | 120 | 172 | 205 |
| 5 | متوسط العائد السنوي | 40 | 43 | 45 |
| 6 | (-)الرسوم والضرائب | 5 | 8 | 10 |
| 7 | متوسط العائد الصافي السنوي  | 35 | 35 | 35 |

وعند تطبيق الصيغة المذكورة للمعيار المعتمد ، أي :

مجموع تكاليف الاستثمارية الأولية ( قيمة الاستثمار)

فترة الاسترداد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

التدفقات النقدية السنوية الثابتة ( العائد الصافي السنوي )

ومع فرضية ثبات العائد الصافي السنوي فإن فترات الاسترداد بالنسبة للمشاريع الثلاثة تكون كما يأتي :

120

المشروع (أ) :فترة الاسترداد = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 3,4 سنة

 35

 172

المشروع (ب) : فترة الاسترداد = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ =4,9 سنة

35

205

المشروع (ج) : فترة الاسترداد = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 5,9 سنة

35

* الحالة الثانية : اختلاف التدفقات النقدية السنوية الصافية ( العائد الصافي ) خلال العمر الانتاجي للمشروع . ويتم احتساب فترة الاسترداد من خلال الصيغة الآتية :

|  |
| --- |
| مجموعالتكاليف الاستثمارية فترة الاسترداد = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ متوسط التدفقات النقدية السنوية الصافية  |

( لأن التدفقات النقدية السنوية مختلفة فيتم أخذ أو اعتماد متوسط التدفقات النقدية )

مثال / حالة تطبيقية (1) : لدينا عن احدى المشاريع البيانات الآتية في الجدول :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  البيانالسنوات | التكاليف الاستثمارية الأولية (بالدينار) | التدفقات النقدية السنوية الصافية (بالدينار) |
| صفر | 320000 | ــــــــــــــــــ |
| الأولى |  | 95000 |
| الثانية |  | 80000 |
| الثالثة |  | 60000 |
| الرابعة |  | 45000 |
| الخامسة |  | 40000 |
| السادسة |  | 30000 |
| السابعة |  | 25000 |
| الثامنة |  | 15000 |
| المجموع | 320000 | 390000 |

المطلوب : احتساب فترة الاسترداد في المشروع .

الحل :

أولاً : نستخرج متوسط التدفقات النقدية الذي يحسب عن طريق الصيغة الآتية :

 مجموع التدفقات النقدية السنوية خلال عمر المشروع

متوسط التدفقات النقدية = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 عدد سنوات عمر المشروع

 390000

متوسط التدفقات النقدية = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 48750 دينار

 8

ثانياً : نستخرج فترة الاسترداد عن طريق الصيغة الآتية :

التكاليف الاستثمارية

 فترة الاسترداد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

متوسط التدفقات النقدية السنوية

 320000

فترة الاسترداد = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 6,564 سنة

48750

* الحالة الثالثة : احتساب التدفق النقدي السنوي في عدد من البدائل الاستثمارية المتاحة ( بعد خصم اهتلاك رأس المال والضريبة ) ، وذلك للمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل . وتتضمن التكاليف الاستثمارية : تكلفة الأصول الثابتة ، مضافاً اليها ما يحتاجه المشروع من رأس مال عامل للتشغيل في بداية العمليات الانتاجية .

مثال/ (حالة تطبيقية) : تضمنت احدى دراسات الجدوى الاقتصادية ، إمكانية المفاضلة بين ثلاثة بدائل استثمارية مقترحة وقد توفرت عنها البيانات المدرجة في الجدول الآتي :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  البدائلالبيانات | الأول  | الثاني  | الثالث |
| التكاليف الاستثمارية الأولية (الاجمالية) | تكلفة الأصول الثابتة | 100000 | 120000 | 110000 |
| الزيادة في الأصول الثابتة (رأس المال العامل) | 22000 | 20000 | 25000 |
| قيمة الخردة في نهاية العمر الاقتصادي البديل | 10000 | 15000 | 18000 |
| التدفق النقدي السنوي قبل حسم الاندثار والضريبة | 30000 | 45000 | 40000 |

المطلوب : المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأفضل ، باستخدام معيار فترة الاسترداد ، علماً أن :

* العمر الاقتصادي لكل البدائل هو (10) سنوات .
* يستخدم في حساب اهتلاك رأس المال (الاندثار السنوي) طريقة القسط الثابت .
* سعر ضريبة الدخل على المشروعات (10%) من التدفقات النقدية السنوية .

الحل :

أولاً : من أجل احتساب الاندثار السنوي بطريقة القسط الثابت التي يستخدم فيها الصيغة الآتية :

 تكلفة الأصول الثابتة – قيمة الخردة

القسط الثابت في الاندثار = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

العمر الاقتصادي للبديل

قسط الاندثار السنوي :

 100000 - 10000

في البديل الأول = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 9000 دينار

 10

 120000 - 15000

في البديل الثاني = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 10500 دينار

 10

 110000 - 18000

في البديل الثالث = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 9200 دينار

 10

ثانياً :نحسب التدفق السنوي بحسم الاندثار وضريبة الدخل ، حيث أن ضريبة الدخل تمثل تدفقاً نقدياً خارجاً ، وهي تحتسب بعد طرح الاندثار السنوي .

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البدائل الاستثمارية البيانات | الأول | الثاني | الثالث |
| التكاليف الاستثمارية الأولية (الاجمالية) | 122000 | 140000 | 135000 |
| التدفق النقدي السنوي قبل حسم الاندثار والضريبة (كمتوسط) | 30000 | 45000 | 40000 |
| ( - ) قسط الاندثار السنوي  | 9000 | 10500 | 9200 |
| ( = ) التدفق النقدي السنوي (الربح المحاسبي الخاضع للضريب) (بعد حسم الاندثار السنوي) | 21000 | 34500 | 30800 |
| ( - ) ضريبة الدخل (10%) من التدفق النقدي السنوي  | 2100 | 3450 | 3080 |
| ( =) التدفق النقدي السنوي (بعد حسم الاندثار والضريبة) | 18900 | 31050 | 27720 |
| ( + ) قسط الاندثار السنوي (لتحقيق الموازنة في الحسابات الختامية) | 9000 | 10500 | 9200 |
| ( = ) التدفق النقدي السنوي (الصافي أو النهائي) | 27900 | 41550 | 36920 |
| فترة الاسترداد (بالسنوات)التكاليف الاستثمارية الأولية ( = ) ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالتدفق النقدي السنوي  | 122000ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ27900= 4,37 | 140000ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ41550= 3,37 | 135000ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ36920= 3,66 |
| ترتيب البدائل حسب أفضليتها | الثالث | الأول | الثاني |

 ويُعد البديل الثاني هو أفضل البدائل ، لأنه يتميز بفترة استرداد أقل مقارنةبالبديلين الآخرين .

ثالثاً : معيار العائد ( البسيط ) على رأس المال المستثمر :

 يختلف هذا المعيار عن المعيار السابق الخاص بفترة استرداد التكاليف الأولية للاستثمار في الأمور الآتية :

1. تحديد سنوات عمر الجهاز الانتاجي كمؤشر لتحديد المتوسط السنوي لكل من العوائد ( التدفقات الداخلة ) والتكاليف الكلية أو الأساسية الأولية ( بدلاً عن حصرها بالأولية فقط ) .

2. ادخال مؤشرات الأرباح ( العوائد – التكاليف ) والضرائب والفوائد في حسابات العوائد والأرباح .

 وهكذا يتسم هذا المعيار بالمرونة حسب المعلومات المتوفرة . ولتوضيح هذه الحقيقة نعرض البيانات الآتية حول مشروع استثماري مقترح عمره الافتراضي (5) سنوات .

بيانات حول الاستثمار في مشروع مقترح

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الزمن(سنة) | قيمةالاستثمارزائداً الاندثار(اهتلاك رأس المال) | العائدالسنوي | الضرائب | الفوائد | الضرائب والفوائد | العوائد ناقصاً الضرائب | العوائد ناقصاً الفوائد | العوائد ناقصاً الضرائب والفوائد | الارباح = العوائد ناقصاً قيمة الاستثمار الاجمالي | الارباح ناقصاً الضرائب | الأرباح ناقصاً الفوائد | الأرباح ناقصاً الضرائب والفوائد |
| 0 | 70 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 1 | 100 | 40 | 10 | 5 | 15 | 30 | 35 | 25 | -60 | -70 | -65 | -75 |
| 2 | 30 | 50 | 10 | 5 | 15 | 40 | 45 | 35 | 20 | 10 | 15 | 5 |
| 3 | 30 | 60 | 10 | 5 | 15 | 50 | 55 | 45 | 30 | 20 | 25 | 15 |
| 4 | 35 | 75 | 10 | 5 | 15 | 65 | 70 | 60 | 40 | 30 | 35 | 25 |
| 5 | 35 | 85 | 10 | 5 | 15 | 75 | 80 | 70 | 50 | 40 | 45 | 35 |
| المجموع | 230 | 310 | 50 | 25 | 75 | 260 | 285 | 235 | 80 | 30 | 55 | 5 |
| المتوسطالسنوي | 46 | 62 | 10 | 5 | 25 | 52 | 57 | 47 | 16 | 6 | 11 | 1 |

 ولتحديد معدل العائد البسيط ، يمكن اللجوء الى صيغ متعددة حسب المعلومات الواردة في الجدول السابق ، وكما موضح في الجدول الآتي :

صيغ معدل العائد البسيط وتطبيقاته

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ت | الصيغة | التطبيق | النتيجة |
| 1 | المتوسط السنوي للعوائد الكليةــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 62= ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 1,35 |
| 2 | المتوسط السنوي للعوائد الكلية – الضرائبــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 52 = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 1,13 |
| 3 | المتوسط السنوي للعوائد الكلية – الفوائدـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 57 = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 1,24 |
| 4 | المتوسط السنوي للعوائد الكلية – الضرائب والفوائدـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 47 = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 1,02 |
| 5 | المتوسط السنوي للعوائد الكليةــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالتكاليف الأولية للاستثمار | 62= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ70 | 0,85 |
| 6 | المتوسط السنوي للأرباحـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 16= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 |  0,35  |
| 7 | المتوسط السنوي للأرباح– الضرائبـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 6= ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 0,13 |
| 8 | المتوسط السنوي للأرباح – الفوائدــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 11= ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 | 0,24 |
| 9 | المتوسط السنوي للأرباح – الضرائب والفوائدـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالمتوسط السنوي للتكاليف الكلية | 1 = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ46 |  0,02 |
| 10 | المتوسط السنوي للأرباحــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالتكاليف الأولية للاستثمار | 16 = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ70 | 0,23 |

رابعاً :المعدل المتوسط للعائد(Average Rate of Return (ARR

 يطلق على طريقة أو معيارالمعدل المتوسطللعائد بالطريقة المحاسبية ، نظراً لاعتمادها الأساسي على البيانات المحاسبية المتوافرة عن العوائد والتكاليف ، ولهذا المعيار أكثر من تسمية مثل : معدل العائد المتوسط ، أو متوسط العائد على الاستثمار ، أو متوسط معدل العائد ، أو متوسط العائد المحاسبي ، أو ( المعيار المحاسبي أو المالي ) .

 تعتمد هذه الطريقة على النظرة الأولية للمستثمر التي تكمن في معدل الربح الذي سوف يحققه من وراء استثمار أمواله ، وبناءً على هذه الطريقة ترفض العروض الخاصة بالآلات أو بالمشروعات ذات العائد المنخفض ، وتفضل المشروعات والآلات التي تحقق معدل عائد مرتفع ، وعند حساب هذا المعدل ينبغي ادراج قيمة الاندثار ضمن التكاليف ، بحيث يكون صافي الربح السنوي الذي يحققه المشروع بعد التكاليف كافة بما في ذلك الاندثار ، على اعتبار أن الربح الصافي هو الذي يحصل عليه المستثمر ، أي أن قسط الاندثار يُعد جزءاً من رأس المال المُستثمر بالفعل وليس عائداً صافياً .ويمكن اعتماد صيغته المتداولة على النحو الآتي :

|  |
| --- |
| متوسط الربح الصافي ( بعد خصم الضرائب والاندثار )المعدل المتوسط للعائد =ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ$×$100متوسط قيمة الاستثمار (متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية) |

الربح الصافي السنوي

أو :المعدل المتوسط للعائد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ × 100

التكاليف الاستثمارية الأولية

 المجموع الكلي لصافي الربح خلال العمر الافتراضي

متوسط الربح الصافي = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 عدد سنوات العمر الافتراضي

التكاليف الاستثمارية الأولية

متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 2

ملاحظة : عندما نقول الربح الصافي فهذا يعني ( بعد خصم الضرائب والاندثار ) **.**

وفي ضوء ذلك تتم المفاضلة بين المشروعات ،حيث نختار المشروع الذي يعطي أعلى معدل متوسط للعائد ، لا سيما عندما يكون هناك **أكثر من مشروع**. أما اذا كان هناك **مشروع واحد**فقط ، فيتم مقارنةالمعدل المتوسط للعائد بعائد الفرصة البديلة سواء كان سعر الفائدة السائد بالسوق أو كلفة الحصول على الأموال ، أو أي معدل يقرره المشروع . فإذا كان هذا المعدل أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق ، أو أكبر من عائد الفرصة البديلة ، أو أكبر من كلفة الحصول على الأموال فيتم قبول المشروع ، والعكس صحيح ايضاً .

وفيما يأتي بعض الحالات التطبيقية لتوضيح مفهوم وطريقة احتساب هذا المعيار :

مثال / حالة تطبيقية(1) : مشروع متوسط كلفته المبدئية ( 25000 ) دينار ، ومن المتوقع أن ينتج عنه أرباحاً صافية ولمدة (5) سنوات ، وكما في الجدول أدناه :

|  |  |
| --- | --- |
|  السنة  | الأرباح الصافية ( بالدينار ) |
| 1 | 4000 |
| 2 | 3000 |
| 3 | 8000 |
| 4 | 6000 |
| 5 | 4000 |

المطلوب : ما هو معدل العائد المحاسبي ؟ وهل تقبل هذا المشروع اذا كان عائد الفرصة البديلة (8% ) ، أو سعر الفائدة (10%) ؟

الجواب :

متوسطالربح الصافي

المعدل المتوسطللعائد =ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ × 100

متوسط قيمة الاستثمار

 4000 +3000 +8000 + 6000 + 4000

متوسط الربح الصافي = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 5

25000

متوسط الربح الصافي =ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 5000 آلاف دينار

 5

 5000

المعدل المتوسط للعائد = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ× 100 = 20%

25000

وبما أن المعدل المتوسط للعائد ظهر أنه (20%) وهو أكبر من عائد الفرصة البديلة (8%) ،أو أكبر من سعر الفائدة (10%) ففي هذه الحالة يتم قبول المشروع .

مثال آخر/ حالة تطبيقية(2) : تبحث إحدى الشركات أخذ اقتراحين متعارضين لشراء آلة ، ويتطلب الاقتراح الأول استثماراً مبدئياً قدره ( 28000) ديناراً ، ويتطلب الاقتراح الثاني استثماراً مبدئياً قدره ( 32000 ) ديناراً ، ويبلغ العمر الافتراضي للآلة في الحالتين (4) سنوات . فإذا كانت البيانات كما في الجدول الآتي :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  الآلة السنة | الآلة الأولى (س)الكلفة (28000) دينار | الآلة الثانية (ص)الكلفة (32000) |
|  | صافي الربح بعد الضريبة | صافي الربح بعد الضريبة |
| 1 | 3000 | 1000 |
| 2 | 3000 | 1500 |
| 3 | 3000 | 3000 |
| 4 | 3000 | 5000 |
| المجموع | 12000 | 10500 |

المطلوب : ماذا تقترح للشركة ؟

متوسط صافي الربح

المعدل المتوسط للعائد =ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ × 100

متوسط قيمة الاستثمار

 12000

1. نحسب متوسط صافي الربح بعد الضريبة للآلة (س) = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 3000 دينار

 4

 10500

1. نحسب متوسط صافي الربح بعد الضريبة للآلة (ص) = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 2625 دينار

 4

التكاليف الاستثمارية الأولية

1. نحسب متوسطالتكاليف الاستثمارية الأولية = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

2

 3000

المعدل المتوسط للعائد للآلة (س) = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 21,4%

 28000

 ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 2

 2625

المعدل المتوسط للعائد للآلة (ص) = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 16,4%

 32000

 ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 2

وبذلك يبدو واضحاً أن الآلة الأولى (س)أفضل ، لكون المعدل المتوسط للعائد (21,4%) وهو أكبر من المعدل المتوسط للعائد (16,4% ) للآلة الثانية (ص) .

مثال / حالة تطبيقية (3) : اذا توفرت لديك البيانات المدرجة في أدناه عن المشروعات ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) . احسب المعدل المتوسط ( المحاسبي ) للعائد ، علماً بأن الضرائب تقدر بنحو (25%) على الانتاج .

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  المشروع  البيان  | المشروع (أ) | المشروع (ب) | المشروع (ج) |
| * قيمة الاستثمار في بداية الفترة
 | 270 | 400 | 600 |
| * قيمة الاستثمار في نهاية الفترة
 | 30 | 60 | 100 |
| * مجموع الاستثمارات
 | 300 | 460 | 700 |
| * التدفقات النقدية
 | 100 | 145 | 180 |
| * الاندثار
 | 80 | 85 | 100 |

الحل :

يمكن تقدير المعدل المتوسط للعائد من خلال الجدول الآتي :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  المشروعالبيان  | المشروع (أ) | المشروع (ب) | المشروع (ج) |
| 1. **متوسط الاستثمار**
 | **(270+30)÷ 2=150** | **(400+60)÷ 2=230** | **(600+100)÷2=350** |
| * **صافي الربح الضريبي = التدفقات النقدية – الاندثار**
 | **(100-80)=20** | **(145-85)=60** | **(180-100)=80** |
| **الضرائب المقدرة على صافي الربح الضريبي = صافي الربح الضريبي × الضرائب المقدرة على الانتاج**  | **20× (25÷100)= 5** | **60×(25÷100)= 15**  | **80×(25÷100)= 20** |
| 1. **صافي الربح المحاسبي**
 | **20-5= 15** | **60-15= 45** | **80-20= 60** |
| 1. **المعدل المتوسط للعائد(%) = (2÷1)**
 |  **(15÷150)×100=10** | **(45÷230)×100=19,56** | **(60÷350)×100=17,14** |
| **ترتيب المشروعات**  | **الثالث** | **الأول** | **الثاني** |

* **الضرائب المقدرة (المحسوبة) على صافي الربح الضريبي = صافي الربح الضريبي × الضرائب المقدرة على الانتاج**
* **صافي الربح المحاسبي = صافي الربح الضريبي \_ الضرائب المقدرة (المحسوبة) على صافي الربح الضريبي**

ومن نتائج الجدول يتبين أن المشروعات الثلاثة يمكن أن تُرتب على النحو الآتي : المشروع (ب) ، ثم المشروع (ج) ، وأخيراً المشروع (أ) . وعلى ذلك فإن الموافقة تجب على المشروع (ب) ، لأنه يحقق أعلى عائد محاسبي أو أكبر معدل متوسط للعائد ، اذ يُقدر بنحو ( 19,6% ) .

**معايير الربحية الاجتماعية**

 وهي المعايير التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي المرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي ، ويمكن تناول بعضها على النحو الآتي :

أولاً : معيار القيمة المضافة ومعدل التصنيع

 تحدد القيمة المضافة value added بطريقتين : إحداهما تجميع مكافآت عناصر الانتاج ( الأجور للعمل ، والفوائد لرأس المال ، والايجارات للعقارات ــــــــــ الأراضي والمباني ــــــــــ والأرباح للتنظيم ) . والأخرى طرح قيمة مستلزمات تشغيل المشروع من قيمة انتاجه ( الكلية ) .

جدول (10)

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الزمن (بالسنوات) | قيمة الانتاجالكلية للمشروع | قيمة مستلزماتالتشغيل | الأجوربآلاف الدنانير | الفوائدبآلاف الدنانير | الايجاراتبآلاف الدنانير | الأرباحبآلاف الدنانير | القيمة المضافة |
| القيمةبألاف الدنانير | (%)من قيمة الانتاج(معدل التصنيع) |
| القيمةبألاف الدنانير | (%) من قيمة الانتاج |
| 1 | 100 | 60 | 60,0 | 16 | 6 | 8 | 10 | 40 | 40 |
| 2 | 150 | 100 | 66,6 | 14 | 9 | 12 | 15 | 50 | 33,4 |
| 3 | 200 | 120 | 60,0 | 20 | 12 | 18 | 30 | 80 | 40,0 |
| 4 | 280 | 180 | 64,3 | 25 | 20 | 20 | 35 | 100 | 35,7 |

ويظهر من البيانات السابقة أن مجموع مكافآت عناصر الانتاج في كل سنة من السنوات الأربع ، يشكل القيمة المضافة والتي تمثل الجزء التكميلي \_ مع قيمة مستلزمات الانتاج \_ لقيمة الانتاج الكلية .ويمكن أن نستدل من القيمة المضافة على معدل التصنيع للمشروع المقترح ، وذلك من خلال نسب هذه القيمة الى قيمة الانتاج الكلية ، والتي يظهر منها مدى انخفاض معدل التصنيع، مما يدل على ضرورة اللجوء الى الاستيراد من أجل تلبية حاجة السوق المحلية ، لذلك كلماارتفعت هذه النسبة يعني ارتفاع قيمة القيمة المضافة في الانتاج المحلي .

|  |
| --- |
| القيمة المضافةمعدل التصنيع = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ قيمة الانتاج  |

من الواضح أن هذا المعدل يتراوح في الجدول بين (33,45) و (40%) في حين يفترض أن لا يقل هذا المعدل عن (60% - 70% ) ، وذلك لأن المعدل المعني يعكس مستوى مشاركة المشروع في توزيع الدخول المتولدة عن الانتاج الجديد ، ويكشف في الوقت نفسه عن مدى ارتباط عمليات الانتاج بمستلزمات التشغيل . وعندما تكون هذه المستلزمات مستوردة فإن المشروع سيُعد سبباً في استنزاف جزء من الموارد الأجنبية المتاحة ، وهكذا مع انخفاض نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج الكلية يقترن بهبوط الأهمية النسبية لعناصر الانتاج مع ضآلة معدل مساهمة المشروع في عمليات التصنيع ومن ثم مع خسارة الاقتصاد الكلي لبعض الموارد الأجنبية المتاحة له خلال الضغوط التي تمارسها مستلزمات الانتاج المستوردة على ميزان المدفوعات .

ثانياً : معيار التشغيل وانتاجية العمل

 تُعد البطالة من أكثر المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي ، وتعاني منها بشكل عام كل او أغلب دول العالم وان كان ذلك بنسب متفاوتة ، لذلك فان زيادة معدل التشغيل ومن ثم تخفيض معدل البطالة يعتبر من أهم المعايير التي ترجع اليها الحكومات في دراسات الجدوى الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية المدرجة في خططها التنموية . ويُلاحظ أن بعض الدول التي تعاني من تفاقم مشكلة البطالة وضعت برامج وطنية للتخفيف منها ، تتمثل بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة من أجل خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل .

 ويمثل معامل التشغيل المعيار المناسب والمعبر عن التشغيل ، ويُقصد به : عدد فرص العمل التي توفرها وحدة رأس المال المستثمر في المشروع بغض النظر عن نوعية العمالة ( الأيدي العاملة ) التي يستقطبها المشروع سواء أكانت عمالة ماهرة أو نصف ماهرة أو عادية ، ويُعبر عنه بنسبة عدد المشتغلين الى قوة العمل . أما انتاجية العمل : فهي نسبة الانتاج الكلي للمشروع الى عنصر العمل. فإذا كان هناك فائض في الأيدي العاملة فإنه يمكن اللجوء الى معيار التشغيل وانتاجية العمل للمفاضلة بين المشاريع المراد انشاءها ، حيث يتمتفضيل المشروع الذي يكون فيه معامل التشغيل أكبر ، لأن هذا يعني أنه كلما ارتفع معدل التشغيل دل هذا على زيادة فرص العمل المتوافرة نتيجة الاستثمار في هذا المشروع ، واذا تساوى معامل التشغيل بين مشروعين أو أكثر من المشاريع التي هي قيد المقارنة يتم اللجوء الى معيار انتاجية العمل ، حيث يتم انتقاء ( اختيار ) المشروع الذي ترتفع فيه انتاجية العمل عن غيره .

ويكتسب معامل التشغيل ومعامل انتاجية العمل في الدول النامية أهمية خاصة ، نظراً لانخفاض مستوى استخدام القوى العاملة وانتشار معدلات مرتفعة من البطالة في سوق العمل . ومن أجل تحديد تأثير المشروع الاستثماري على العمالة وبالدقة المطلوبة ، ينبغي أن نأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

1. تقدير عدد العمال الذين سيتم استخدامهم في المشاريع الأخرى التي ترتبط بالمشروع المعني الذي تُدرس جدواه بروابط أمامية ( كمخرجات ) أي ( المشاريع التي تستخدم المنتج النهائي للمشروع ) وروابط خلفية ( كمدخلات ) ، أي ( المشاريع التي تزود المشروع بالمدخلات اللازمة للعملية الانتاجية ) .
2. استبعاد العمالة الأجنبية ــــــــــ إن وجدت ــــــــــ لأن الهدف هو تحديد عدد فرص العمل التي يمكن للمشروع الأساسي والمشاريع المرتبطة به من خلقها .

 ويمكن قياس أثر المشروع على العمال من خلال مؤشرين :

الأول : فرص العمل الجديدة التي يوفرها المشروع ، وذلك يشمل : فرص العمل داخل المشروع نفسه ، وفرص العمل التي ستستحدث في مشروعات أخرى ذات علاقات ( ترابطات ) أمامية وخلفية .

الثاني :معامل التشغيل : الذي يقيس عدد فرص العمل التي تنتجها وحدة رأس المال المستثمر .

 وبالنتيجة فإن هذا المعيار يتطلب احتساب المعامل لكل من التشغيل ، انتاجية العمل ، التشغيل والانتاجية ، في كل من البدائل الاستثمارية المتاحة ، وذلك من خلال الصيغ الآتية :

عدد فرص العمل التي يتيحها المشروع

 معامل التشغيل = ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ$×$ 100

 رأس المال المُستثمر

القيمة المضافة بسعر التكلفة

معامل انتاجية العمل = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

 عدد فرص العمل التي يتيحها المشروع

معامل التشغيل والانتاجية = معامل التشغيل$×$ معامل انتاجية العمل

 علاوة على ما تقدم يمكن الاستفادة من الصيغ الآتية :

1. مؤشر الأثر الاجمالي على العمالة (التوظيف الكلي) =

= العدد الكلي للعمالة الجديدة $÷$الاستثمارات الكلية ( رأس المال المستثمر )

الاستثمارات الكلية : تشمل المباشر ( داخل المشروع ) + الاستثمارات غير المباشر في المشاريع الأخرى المرتبطة بالمشروع الأصلي .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة المباشرة ( أي التوظيف الجزئي المباشر داخل المشروع )

 = عدد فرص العمل المباشرة $÷$ الاستثمارات المباشرة

نعني بالاستثمارات المباشرة هنا : الاستثمارات المباشرة في المشروع الذي ندرس جدواه .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة غير المباشرة ( التوظيف الجزئي غير المباشر )

= عدد فرص العمل غير المباشرة $÷$ الاستثمارات غير المباشرة

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة الماهرة = عدد العمالة الماهرة $÷$ الاستثمارات الكلية

 ومن الجدير بالذكر ان جميع المؤشرات السابقة ( الكلية والجزئية ) تساعد الفريق المكلف بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي ( الربحية الاقتصادية )على تحديد فرص العمل التي يوفرها المشروع الاستثماري ، ومن ثم تظهر مدى مساهمة هذا المشروع في تخفيض معدل البطالة في الدولة المعنية . وفي حال توفر أكثر من بديل ( مشروع ) استثماري تتم المفاضلة بينها على أساس عدد الفرص التي يوفرها كل بديل ، ومن ثم يتم انتقاء البديل الذي يؤمن أكبر عدد من فرص العمل الجديدة .

 وينبغي التنويه هنا ثانية انه عند استخدام هذا المعيار في ترتيب البدائل ، يجب الاهتمام بالاعتبارات الآتية :

* احتساب عدد فرص العمل التي يتيحها المشروع سواء في الانتاج المباشر أو في المجال الاداري والخدمي .
* احتساب عدد فرص العمل التي يولدها المشروع في المشروعات الأخرى لخدمة المشروع المعني .

مثال / حالة تطبيقية(1): لدينا المعلومات المدرجة في الجدول ادناه الخاصة بثلاثة مشاريع :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  المشروعالبيانات | أ | ب | ج |
| رأس المال اللازم للمشروع (بالدينار) | 100000 | 80000 | 110000 |
| عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة  | 100 | 120 | 150 |
| القيمة المضافة (بالدينار) | 250000 | 360000 | 180000 |

المطلوب : ترتيب المشروعات وفقاً ل :

* معامل التشغيل
* معامل انتاجية العمل
* معامل التشغيل والانتاجية

الحل : يمكن تنظيم الاجابة من خلال الجدول الآتي :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المشروعالبيانات | أ | ب | ج |
| معامل التشغيل (عدد الفرص $×$100)$ ÷$رأس المال | 0,1% | 0,15% | 0,14% |
| ترتيب المشاريع | الثالث | الأول | الثاني |
| معامل انتاجية العمل (القيمة المضافة$÷$عدد الفرص | 2500 | 3000 | 1200 |
| ترتيب المشاريع  | الثاني | الأول | الثالث |
| معامل التشغيل والانتاجية (معامل التشغيل$×$ معامل انتاجية العمل) | 2,5 | 4,5 | 1,68 |
| ترتيب المشاريع  | الثاني | الأول | الثالث |

مثال / حالة تطبيقية (2) : نفترض أن لدينا ثلاثة مشاريع ، تتوفر عنها البيانات المدرجة في الجدول أدناه :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  المشروعالبيانات | الأول | الثاني | الثالث |
| رأس مال المشروع (بالدينار) | 700000 | 800000 | 750000 |
| عدد فرص العمل التي يتيحها المشروع | 1000 | 800 | 600 |
| معامل رأس المال / العمل ( دينار للعامل ) | 700 | 1000 | 1250 |

المطلوب : اختيار المشروع الأفضل .

الحل :

 عند تحديد الربحية التجارية للمشروع من وجهة نظر المستثمر الفردي ، فانه لا يعنيه فرص العمل التي يخلقها المشروع ، وإنما يعنيه مدة استرداد رأس المال المستثمر ، والعمر الانتاجي للمشروع ، وانتاجية راس المال ، وتحقيق الربحية .

أما عند قياس الربحية الاقتصادية القومية ، فإن فرص العمل التي يتيحها المشروع لتشغيل الأيدي العاملة تستحوذ على أهمية كبيرة ، نظراً لأن هذا التشغيل يساهم في تخفيف حدة البطالة ، والحد من الآثار السلبية التي تعمل على تخفيض مستوى الدخل القومي ، وتحويل شريحة عمالية مستهلكة الى شريحة منتجة ، وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ، فضلاً عن أن توفير فرص العمل الجديدة في المشروع سيكون له أثاراً ايجابية على رفع كفاءة القوى العاملة ، وتحويل جزء منها من عمالة غير ماهرة الى عمالة ماهرة .

 وعلى هذا الأساس يكون المشروع الأول هو الأفضل على اعتبار أنه يوفر (1000) فرصة عمل ، ومعامل رأس المال / العمل (700) دينار . وهذا يعني أنه يتيح فرصة عمل بمقدار أقل من رأس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد ، أي أن هذا المشروع ( أو البديل ) يحتاج الى رأس مال اقل لكي يوفر فرص عمل اكثر من بقية المشاريع ، أو مقارنة بالمشروعين الباقيين .

 وتختلف المشاريع فيما بينها من حيث آثارها على توفير فرص العمل غير المباشرة ، ففي الوقت الذي تكون فيه لمشاريع الصناعات الاستخراجية ( المناجم والمحاجر ) آثاراً محددة في مجال توفير العمالة غير المباشرة ، فإن مشروعات الصناعات التحويلية تُعد مشاريع ديناميكية في الاقتصاد الوطني ، وهي قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة الجديدة كعمالة مباشرة ولها آثار واسعة على العمالة غير المباشرة .

مثال / حالة تطبيقية (3): فيما يأتي البيانات المتعلقة بأحد المشاريع الاستثمارية التي تُدرس جدواها من منظور الاقتصاد القومي :

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان | العدد الكلي للعمالة الجديدة | العمالة الماهرة | العمالة نصف الماهرة | العمالة العادية | **التكاليف الاستثمارية للمشروع (الف وحدة نقدية)** |
| المشروع الجديد (الرئيس) | 800 | 500 | 200 | 100 | 5000 |
| مشاريع الارتباط الخلفي  | 400 | 200 | 150 | 50 | 2000 |
| مشاريع الارتباط الأمامي | 300 | 150 | 100 | 50 | 1500 |
| المجموع | 1500 | 850 | 450 | 200 | 8500 |

المطلوب : تقييم المشروع من منظور الاقتصاد القومي من خلال اظهار أثر المشروع على الأيدي العاملة ، ومن ثم حساب المؤشرات الكلية والجزئية الآتية :

1. مؤشر قياس الأثر الاجمالي على العمالة ( التوظيف الكلي ) .

2. مؤشر قياس الأثر على العمالة المباشرة .

3. مؤشر قياس الأثر على العمالة غير المباشرة .

4. مؤشر قياس الأثر على العمالة الماهرة .

5. مؤشر قياس الأثر على العمالة نصف الماهرة .

6. مؤشر قياس الأثر على العمالة العادية .

الحل :

1. مؤشر قياس الأثر الاجمالي على العمالة ( التوظيف الكلي )

= العدد الكلي للعمالة الجديدة $ ÷$الاستثمارات الكلية

 1500

= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 0,00018 فرصة عمل

 8500000

 أي أن كل ( 100000 ) وحدة نقدية من الاستثمارات المبدئية الكلية ( المباشرة وغير المباشرة ) تؤمن (18) فرصة عمل جديدة .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة المباشرة = عدد فرص العمل المباشرة $÷$ الاستثمارات المباشرة

 800

= ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 0,00016 فرصة عمل

 5000000

أي أن كل ( 100000 ) وحدة نقديةمن الاستثمارات المبدئية المباشرة ( في المشروع الرئيس ) تؤمن (16) فرصة عمل جديدة .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة غير المباشرة ( التوظيف الجزئي غير المباشر )

= عدد فرص العمل غير المباشرة $÷$الاستثمارات غير المباشرة

 700

= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ= 0,0002 فرصة عمل

 3500000

أي أن كل ( 10000 ) وحدة نقدية من الاستثمارات المبدئية الكلية غير المباشرة تؤمن (2) فرصة عمل جديدة في مشروعات الارتباط الأمامي والخلفي .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة الماهرة = عدد العمالة الماهرة $÷$ الاستثمارات الكلية

 850

 = ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 0,0001 فرصة عمل

 8500000

أي أن كل ( 10000 ) وحدة نقدية من الاستثمارات الكلية تؤمن (1) فرصة عمل جديدة من العمالة الماهرة .

1. مؤشر قياس الأثر على العمالة نصف الماهرة

= عدد العمالة نصف الماهرة $÷$ الاستثمارات الكلية

 450

= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 0,00005 فرصة عمل

 8500000

أي أن كل ( 100000 ) وحدة نقدية من الاستثمارات الكلية تؤمن (5) فرص عمل جديدة من العمالة نصف الماهرة .

6. مؤشر قياس الأثر على العمالة العادية = عدد العمالة العادية $÷$ الاستثمارات الكلية

 200

= ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ = 0,00002 فرصة عمل

 8500000

أي أن كل ( 100000 ) وحدة نقدية من الاستثمارات الكلية تؤمن (2) فرصة عمل جديدة من العمالة العادية

ثالثاً :النمط التكنولوجي بين تكثيف رأس المال واستيعاب القوى العاملة

 يمكن تحديد نمط الكثافة النسبية للعنصر الانتاجي بطرق مختلفة منها :

1. تنسيب تكلفة أحد العنصرين الى تكلفة العنصر الثاني .
2. تنسيب مرونة انتاج أحد العنصرين الى مرونة انتاج العنصر الآخر .

ويتوقف على النمط الذي يتم اختياره في المشروع الاستثماري كل من : معدل الانتاجية وحجم الاستيعاب وتوزيع الدخل ومستوى التراكم . فمثلاً يمكن أن نتصور المعلومات الافتراضية الآتية بشأن تكاليف العمل ورأس المال :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الزمنبالسنوات | المشروع A | المشروع B | المشروع C |
| تكاليفالعمل1 | تكاليفرأس المال2 | **تكثيف** **العنصر** **الانتاجي**1/2 | تكاليفالعمل3 | تكاليفرأس المال4 | **تكثيف** **العنصر** **الانتاجي**3/4 | تكاليفالعمل5 | تكاليفرأس المال6 | **تكثيف** **العنصر** **الانتاجي**5/6 |
| 1 | 16 | 6 | 2,67 | 10 | 14 | 0,71 | 8 | 10 | 0,80 |
| 2 | 14 | 9 | 1,55 | 12 | 18 | 0,67 | 10 | 12 | 0,83 |
| 3 | 20 | 12 | 1,67 | 12 | 20 | 0,60 | 12 | 14 | 0,86 |
| 4 | 25 | 20 | 1,25 | 15 | 25 | 0,60 | 13 | 14 | 0,93 |
| المجموع | 75 | 47 | 1,6 | 49 | 77 | 0,64 | 43 | 50 | 0,86 |
| المتوسطالسنوي | 18,75 | 11,75 | **1,6** | 12,25 | 19,25 | 0,64 | 11,25 | 12,5 | 0,86 |

ويبدو من متابعتنا لنسبة تكاليف العمل الى تكاليف رأس المال في حالات المشاريع الثلاثة ، أن المشروع ( A ) يأتي في المقام الأول في تكثيف العمل ، ثم يأتي المشروع ( C ) في المقام الثاني ، بينما يأتي المشروع ( B ) في المقام الثالث .

واذا ما تم تثبيت متطلبات المشاريع الثلاثة من هيكل المهارات للقوى العاملة ، فان المشروع ( A ) ينجذب الى المواقع ( أو الأقاليم ) الأكثر كثافة للعمل المعروض ، اما المشروع ( B ) ، ومن ثم المشروع ( C ) فإنهما يميلان الى المواقع ( أو الأقاليم ) الأكثر تقدماً ، حيث توجد التسهيلات المالية الكافية ، والأسواق الضرورية ، ومهارات أو خبرات العمل الأساسية ، وأخيراً وجود التراكم العالي نسبياً في رؤوس الأموال الانتاجية المباشرة وفي مشاريع البنى التحتية .

 ومن دون الخوض في تفاصيل الحوار المعروف بين فكرتي ( Hecksher – Ohlin ) من جانب و ( Leontief ) من جانب آخر حول مسألة اختيار الموقع على أساس العرض الفائض للقوى العاملة ورخصها النسبي حسب الفكرة الأولى أو العرض الفائض للقوى العاملة الماهرة بشكل محدد وكثافة رأس المال في المستوردات ( الأمريكية ) مقابل كثافة العمل في الصادرات الأمريكية حسب الفكرة الثانية المعروفة بلغز أومعضلةليونتيف ( Leontie Paradox ) ، فان توزيع المشاريع المقترحة من حيث الكثافة النسبية للعنصر الانتاجي يكون غالباً لصالح المراكز الحضرية الرئيسة بالنسبة لنمط تكثيف رأس المال ، ولصالح المناطق شبه الحضرية والريفية في حالة نمط تكثيف العمل .

رابعاً : معيار اعادة توزيع الدخل ( اتجاهات التراكم الرأسمالي )

 يُنظر الى توزيع الدخل القومي من زاويتين : الأولى ، التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ولا سيما بين العاملين من ذوي الاجور والرواتب والحوافز من جهة وأصحاب المصالح من مكتسبي فوائض عمليات الانتاج ( الفوائد والايجارات والارباح ) من جهة اخرى . والثانية ، التوزيع فيما بين الاستهلاك والادخار ( أو الاستثمار ) .

 وعلى أية حال فان ارتفاع الأجور يجعل الدخل موزعاً على نطاق أوسع في المجتمع ، وهو ما يساهم في رفع مستويات المعيشة لقطاع أكبر من السكان ، غلا انه في الوقت نفسه يستتبع أمرين :

1. زيادة الطلب على المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى ، فترتفع نسبة الاستهلاك على حساب الادخار ومن ثم الاستثمار .
2. تقليل تراكم رأس المال الذي يكون مصدره عادة فوائض عمليات الانتاج .

 وعليه يتطلب نمو المشروع رفع معدلات تراكم رأس المال من خلال زيادة الفوائض المذكورة والاحتفاظ باحتياطي مناسب لأغراض التحديث والتطوير والتنافس . وفي المقابل عندما يكون الهدف توسيع نطاق توزيع الدخل ورفع مستويات الاستهلاك سيكون من الضروري رفع الاجور والرواتب والحوافز ، أي تعويضات المشتغلين .

مثال / حالة تطبيقية : من المعلومات الواردة بشأن أربعة مشاريع بديلة ، يمكن تحديد توزيع الدخل كما يأتي :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المشروع** | **القيمة****المضافة****بآلاف الدنانير****1** | الاجور | فوائض العمليات |
|  | الفوائد | الأرباح | الايجارات | المجموع |
| **القيمة****بآلاف****الدنانير****2** | **% من****القيمة المضافة****2/1** | **القيمة****بآلاف****الدنانير****3** | **% من****القيمة المضافة****3/1** | **القيمة****بآلاف****الدنانير****4** | **% من****القيمة المضافة****4/1** | **القيمة****بآلاف****الدنانير****5** | **% من****القيمة المضافة****5/1** | **القيمة****بآلاف****الدنانير****6** | **% من****القيمة المضافة****6/1** |
| A | **100** | **60** | **60,0** | **5** | **5,0** | **25** | **25,0** | **10** | **10,0** | **40** | **40,0** |
| B | **80** | **40** | **50,0** | **10** | **12,5** | **25** | **31,25** | **5** | **6,25** | **40** | **50,0** |
| C | **120** | **48** | **40,0** | **12** | **10,0** | **40** | **33,33** | **20** | **16,67** | **72** | **60,0** |
| D | **200** | **40** | **20,0** | **20** | **10,0** | **120** | **60,0** | **20** | **10,0** | **160** | **80,0** |

نخلص من الجدول السابق ما يأتي :

1. إن الانحياز باتجاه اعادة توزيع الدخل لصالح تعويضات المشتغلين ( الاجور والرواتب والحوافز) يجعل الباحث أو صانع القرار أن يرتب تفضيلاته ، كما يأتي :

D$>$C$>$B$>$A

1. وبالمقابل أن الانحياز لصالح فوائض العمليات وتراكم رأس يعكس التفضيلات السابقة لتكون :

A$>$B$>$C$>$D

خامساً: معيار الميزان التجاري ومعيار ميزان المدفوعات

سادساً :معيار سعر الصرف

معايير أخرى

1. التشابكات الانتاجية

2. الكفاءة التنافسية والسيطرة النوعية

3.التوافق البيئي

 فيما يخص التشابكات الانتاجية يفترض توقع الارتباطات الأمامية والخلفية ومن ثم الكلية لنشاطات المشروع مع نشاطات المنشآت القائمة الأخرى ، ولا شك بأن ارتفاع معدلات ( المدخلات والمخرجات ) يعكس :

1. زيادة اعتماد المشروع على الموارد الانتاجية المحلية من مستلزمات التشغيل وقطع الغيار .
2. الدور المتميز للمشروع في توسيع الطلب على منتجات المنشآت الأخرى .
3. دعم المشروع لبرامج المنشآت المرتبطة بالاكتفاء الذاتي المحلي .

 وبالنسبة للكفاءة التنافسية والسيطرة النوعية ، فان المسألة ترتبط بشرط التبادل الدولي ضمن ( WTO) وعلى وفق مواصفات ومقاييس ( ISO ) مما يجعل المشروع قادراً على تجاوز ضغوط التنافس ( الدولي والمحلي ) ، مما يضمن له نمواً مستقراً لمنافذه التسويقية ، وهذا ما ينعكس على الاقتصاد القومي بتعاظم صادراته وتحسن نسب تبادله التجاري .

 اما التوافق البيئي ، وعلى وفق الشروط والمقاييس والقيود كافة ( البيئة الطبيعية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . . ) يُعد معياراً أساسياً في تحديد :

أ . انواع النشاطات التي يمكن للمشروع أن يمارسها .

ب. المواقع الأكثر أماناً وسلامة للمشروع وللبيئة على حد سواء ، فلابد من تجنيب المستقرات السكانية والمناطق السياحية والملوثات التي يخلقها مشروع ما ، في الهواء و/أو التربة و/ أو الماء ، وذلك مثل وحدة صناعية كيمياوية أو معمل للإسمنت أو تنظيم انتاجي لتربية الحيوانات أو الطيور أو الدواجن .

**تقارير الجدوى الاقتصادية**

المكونات الأساسية لتقارير الجدوى الاقتصادية

عند اعداد التقارير الخاصة بالجدوى الاقتصادية ، من الضروري التأكيد على الأمور الرئيسة التي ينبغي أن تُذكر في التقرير والتي من الممكن تناولها بشيء من التعريف والتوضيح على النحو الآتي :

1. اسمالمشروع:يفترض أن يكون اسم المشروع مفهوماً وواضحاً لدى الوسط الاجتماعي الذي ينشأ منه وفيه المشروع المعني ، ومعروفاً في المجال الاقتصادي الذي يجري التعامل الاقتصادي فيه ، كما ويُفترض ب ( اسم المشروع ) أن يكون متضمناً أو قريباً من النشاط الاقتصادي الذي يمارسه ، ومع ذلك فان القرار النهائي في هذا الشأن يعود الى الجهة صاحبة المشروع .
2. مكانالمشروع:ويُقصد به الموقع الجغرافي للمركز الرئيس للمشروع ، حيث يحدد عنوانه البريدي الاعتيادي والالكتروني لهذا المركز وللدوائر الأساسية لوظائف المنشأة ، وعند ذكر مكان المشروع يمكن تحديد أماكن فروعه والنطاق العام لنشاطه .
3. رأسمالالمشروع:وهو يحدد الرأسمالين الاسمي والفعلي ( المتوقع ) مع بيان مصادر التمويل باعتماد الأسهم لحصص المساهمين ، والسندات التي ستعرض بغرض الاقتراض ، وقد تتضمن هذه المصادر هبات أو مساعدات حكومية أو خاصة ( محلية أو أجنبية ) .

4. الشخصيةالقانونيةللمشروع: وهنا يُحدد الشكل التنظيمي ( القانوني ) للمشروع فيما اذا كان تشكيلاً فردياً أو أسرياً أو تضامنياً أو شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة ، كما يجري بيان انتماء المشروع إن كان للقطاع الخاص أو للقطاع المختلط أو للقطاع التعاوني .

5. أهدافالمشروع: وتشمل النشاطات أو المنتجات الرئيسة والثانوية المصاحبة للأولى ، وكذلك النشاطات أو المنتجات التكميلية التي تتعلق بإنتاج بعض المواد أو قطع الغيار أو الخدمات التي تدعم مجموعتي النشاطات ( الأولى والثانية ) ، أو تساعد في الترويج وتحفيز المستهلكين مثل خدمات ما بعد البيع ، وتشمل الأهداف أيضاً اتجاهات الانتاج والتسويق والتمويل مع التمييز بين الأسواق الداخلية والخارجية .

6. استراتيجيةالمشروع: وتتعلق هذه الاستراتيجية بأهداف المشروع التي تركز عادة على مراحل بناء وتطوير المشروع خلال العمر الافتراضي لجهازه الانتاجي ، وذلك مثل : كيفية التحول من الاعتماد على المساعدات الحكومية الى حالة التمويل الذاتي ، أو الانتقال من الانغلاق على الاقتصاد المحلي الى الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، أو العمل على تقصير فترات تسديد السندات لإطفاء الديون ، أو التحول بالتكنولوجيا المعتمدة نحو تعميق رأس المال الانتاجي المباشر والأتمتة على حساب العمل الحي .

7. المعلوماتالأساسيةوالتفصيليةحولالمشروع : في هذا المجال من الضروري التمييز بين نوعين من المعلومات ، النوع الأول : مشترك لغالبية المشروعات الخاضعة لدراسات الجدوى وحسب التصنيفات المعتمدة لهذه المشروعات ( كسعات الانتاج والأهمية الاقتصادية ) ، وهنا تستخدم المعلومات المعنية عند تحليل المعلومات التسويقية والانتاجية والتكنولوجية والمالية .

أما النوع الثاني ، من المعلومات فيتعلق بالمشروع موضوع الدراسة تحديداً ، وخلاله يتم التأكيد على أمور غير اعتيادية قد تعالج برامج مستقبلية أو ظروفاً استثنائية ، هذا فضلاً عن بعض المشكلات الخاصة بالمشروع لا سيما بالنسبة للمخاطر المهنية المتوقعة ، وكذلك بالنسبة لسلبيات بيئة العمل ، وفي هذا الشأن يجري اعلام الجهة الاستشارية مثلاً بكل ما يترتب على استخدام الطاقة الكهربائية حسب الامكانات المتاحة ، أو عند التعامل مع بعض المواد في عمليات الانتاج .

8.تطبيقمعاييرالجدوى :

9. اعتماداساليبومؤشراتكمية :

 فيما يخص كل من هذين النقطتين ( 8 و 9 ) ، فان الأمور الخاصة بكل منهما تتعلق بحجم المشروع وتكاليفه الاستثمارية ودوره في الاقتصاد المعني بالاستثمار فيه .